جامعة عبد الرّحمان ميرة –بجاية-

كليّة الآداب و اللّغات

قسم اللّغة و الأدب العربي

عنوان المذكّرة

منهج النّحو عند عبد القاهر الجرجاني في دراسة اللّغة العربيّة من خلال كتابه دلائل الإعجاز

مذكرةمقدّمةلنيلشهادةالماسترفياللغةوالأدبالعربي

تخصّص: علوم اللّسان.

إعداد الطّالبتين:

- تقزوت سامية
- سكري أمال

إشراف الأستاذ:

●صياح الجودي

السنة الجامعيّة: 2016/2015

بسم الله الرحمان الرّحيم

شكر و عرفان

الحمد للّه الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله و الذي ساعدنا على إنجاز هذه المذكّرة و أنار لنا دربنا.

نتوجّه بخالص الشّكر و التّقدير و الاحترام إلى الأستاذ الفاضل "صياح الجودي" الذي حرص على متابعة العمل منذ أن كان فكرة، إلى أن أصبح عملا مجسّدا، و لم يبخل علينا بتزويدنا بالمعلومات، و على ما أسداه لنا من ملاحظات و توجيهات طيلة فترة انجاز هذا البحث، و نستمح منه في حالة شقائنا له.

كما نتقدّم بالشّكر لكل من قدّم لنا يد العون و ساهم في إنجاز هذا البحث عن قريب أو عن بعيد.

إهداء

بعدما وفقني الله عز وجل إتمام هذا العمل المتواضع،أهديه إلى:

إلى أحب شخصين في الوجود أمي الغالية

وأبي رحمه الله وأسكنه أعلى درجات الفردوس

إلى أخواتي: حنان، ليندة، آسيا

إلى أخواني: علي، أكلي، مهني، اعمر، جيقورطة وزوجته مليكة وابنهما

إلى صديقاتي: أمال، مسعد، كاتية، لامية ولبنى

سامية...

إهداء

بعد ما وفقني الله عز وجل إتمام هذا العمل المتواضع، أهديه إلى:

أمي وأبي الغاليين

جدي وجدتي أطال الله في عمريهما

كل إخوتي: يمينة، لامين ويانيس

إلى زوجي "فوزي" وإلى كل عائلته

إلى صديقتي الغالية ورفيقتي في هذا العمل سامية

وإلى صديقاتي: لامية، كاتية، كلتومة، ولبنى

إلى طلبة ماستر2 دفعة 2016/2015

أمال...

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين الذي يقول الحقّ وهز يهدي السّبيل، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمّد صلى اللّه عليه وسلّم خاتم النّبيين وإمام المرسلين، جدد الله به رسالة السّماء، وأحيا ببعثته الأنبياء، ونشر بدعوته آيات الهداية، وأتمّ به مكارم الأخلاق وعلى آله وصحبه وعلى التّابعين ومن سار على هديه إلى يوم الدّين.

إنّ اللّغة العربية من أشرف اللّغات وأعلاها مكانة، بها نزل القرآن الكريم الذي زاد من رفعتها وانتشارها في العالم الإسلامي وغيره، حيث صارت لغة التّواصل والحوار، ولغة العلم والتّفكير، وما تعدد لهجاتها وترادف ألفاظها إلا دليل على سعتها، حيث ترجمت إليها العلوم والآداب المختلفة، وأصبحت لغة الحديث الرّسميّة في المحافل العامّة، ولقد أرسى قواعد هذه اللّغة علماء وأجلاء تفرّغوا لدراستها والغوص في أعماقها من أجل الحفاظ عليها ورفع شأنها، ومن بين هؤلاء العلماء، نجد العالم أبو بكر عبد القاهر الجرجاني الذي كرّس حياته العلميّة لخدمة هذه اللغة ودراستها، واستطاع أن يبرز الدّور الوظيفي للنّحو العربي وتوظيفه في بيان أسرار القرآن الكريم وإعجازه.

ولا شكّ أنّ المنهج الذي اتّبعه عبد القاهر الجرجاني جديد وجدير بالدّراسة، والبحث لأنّه يمثّل طريقة جديدة في تناول المسائل النّحويّة، حيث مكّن ذلك من بلورة نظرية متكاملة في الإعجاز القرآني، ألا وهي نظريّة النّظم التي تقو على توخي المعاني النّحويّ في أجزاء العبارة، والتي تفضي بنا إلى الكشف عن أسرار إعجاز القرآن الكريم.

ولاشكّ انّ منهج عبد القاهر الجرجاني هذا جديد في زمانه، وجدير بالدّراسة للكشف عن السبل والخطوات التي قام بها لإنشاء طريقة جديدة لتناول المسائل النّحويّة. لذا ارتأينا دراسة جانب ممن جوانب آثار هذا العالم، لذا ستكون دراستنا تحت عنوان" منهج النّحو عند عبد القاهر الجرجاني في دراسة اللّغة العربية من خلال كتابه دلائل الإعجاز"

لم يكن سبب اختيارنا لهذا الموضوع عشوائيا، بل كان عن قصد ووعي سابقين، وذلك لاطّلاعنا المسبق على بعض مؤلّفات الجرجاني، فوجدنا فيها مادة جديرة بالدّراسة والتّعمق في تحليلها وكشف الغبار عنها ، كون الجرجاني لم يكن ما قدّمه للغة العربيّة

بالقليل، فارتأينا إلى محاولة التّعرف على طريقة الجرجاني في التّحليل النّحوي، وكذا تذوّقه للموضوعات النّحويّة، وكذا طريقته في إبراز الجوانب الجماليّة للنّحو العربي.

واستعنا في هذا بدراسات ومراجع تحمل في طيّاتها بعض التّلميح على فكر الجرجاني النّحوي، وطريقة معالجته للغة، نذكر منها:

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

نظريّة النّظم لصالح بلعيد

الأصول في النّحو لابن سراج

الجمل في النّحو لإسحاق الزّجاجي

وغيرها من المصادر والمراجع.

وعن المنهج الذي اعتمدناه في بحثنا هذا، رأينا أنّه نظرا لطبيعة البحث من الضّرورة إتباع المنهج الوصفي التّحليلي، لأنّه من أكثر المناهج الحديثة أهمّية في دراسة اللّغة وتحليلها.

وعليه جاء بحثنا تحت عنوان:

" منهج النّحو عند عبد القاهر الجرجاني في دراسة اللّغة العربية من خلال كتابه دلائل الإعجاز"

و جاء البحث في فصلين، تستبقها مقدّمة ومدخل وانتهى خاتمة.

وقد عرضنا فصوله كالتّالي:

الفصل الأوّل الموسوم بالجرجاني حياته والأصول النّحوية عنده، وقد اشتمل على مبحثين، أوّلهما ضمّ حياته وأهمّ مؤلّفاته, والثاني اشتمل على الأصول النّحويّة عنده.

أما الفصل الثاني فقد جاء على شكل دراسة تطبيقية للمنهج النّحوي عند الجرجاني، وقد ضم ثلاثة مباحث قمنا فيها بتحديد مدوّنة البحث، وتحليل بعض النماذج التّطبيقية منها.

أمّا الحديث عن الصّعوبات التي اعترضتنا في هذا البحث فهي كثيرة، مثل قصر الوقت و اضطرارنا للتّنقّل للحصول على بعض المراجع المهمّة للبحث، و كذا عمليّة القراءة المتقصّية التي تعتبر عملا مضنيا، الهدف وراءها الوصول إلى شيء ما، وكذا تشعب موضوع الدّراسة، ذلك أنّ آراء الجرجاني تتداخل فيها المسائل البلاغية والجماليّة، فاحتاج منا ذلك جهدا كبيرا.

مدخل

سنتناول في هذا البحث أهم المصطلحات والمفاهيم التي تناولها علماء اللّغة كونها مصطلحات ومفاهيم لها أبعاد كبيرة، ونظرا لما لها من علاقة وطيدة بالعلوم، وكما أنها تخدم الجانب اللّغوي وتفسّر القدرات الدّاخليّة في اكتساب وإنتاج اللغة باعتبار أنّ اللّغة أداة التّواصل بين الأفراد، ولهذا سنركّز على أهم المفاهيم والمصطلحات، نذكر منها ما يلي:

1- اللّغة:

لغة: جاء في لسان العرب أنّ "لغا"؛ اللّغو: اللّغا، السّقط، وما يعتد به من كلام ومن غيره ولا يحصل منه على فائدة ولا فائدة ولا نفع.[1]

اصطلاحا: تعددت تعريفات اللّغة بتعدّد اهتمامات الباحثين والدارسين، ومن بين هذه التّعريفات نجد تعريف "ابن جني" الذي يعرّفها بأنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم الخاصّة.[2]

ويفيد ذا التّعريف إلى الوظيفة التّجريبية للغة، وأيضا كون اللّغة اجتماعيّة. كما عرّفها بعض الباحثين أيضا أنّها عبارة عن مجموعة من الرّموز المنطوقة تستخدم كوسيلة للتّعبير أو الاتصال مع الغير وهي قد تشتمل على لغة الكتابة، أو لغة الحركات المعبّرة.[3]

وانطلاقا من هذا التّعريف يتبيّن لنا أيضا أنّ اللّغة تستعمل للتّواصل مع الآخرين من جهة، كما أنّها عبارة عن علامات لغويّة التي تشمل المنطوق والمكتوب، وعلامات غير لغويّة كالإشارات والصّور من جهة أخرى.

كما تعرّف أيضا أنّها نظام من الرّموز والقواعد تسمح لنا بالتّواصل، ومن خلال هذا التّعريف يتّضح أنّ اللّغة شبكة من العلاقات لا يفهم عنصر منها إلا بعلاقته بالعنصر الآخر.

كما نجد أيضا عند علماء اللّغة من ميّز بين مفهوم اللّغة والكلام واللّسان، ومن هؤلاء العلماء نجد فردناند دي سوسير، الذي يرى أنّ الظاهرة اللّغويّة تتمثّل في ثلاث مصطلحات أساسيّة وهي اللّسان واللّغة والكلام.

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق أحمد عامر حيدر، دار الكتب العربية، بيروت لبنان، 2003، ص289.
[2]- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، دار الهدى، بيروت لبنان، ص33.
[3]- فيصل محمد خير الزراد: اللّغة واضطرابات النّطق والكلام، دار المرّيخ، الرّياض، 1990، ص20.

حيث أنّ اللّغة في نظر دي سوسير هي ظاهرة اجتماعيّة موجودة في ذهن الإنسان، أي تشترك فيها الجماعة الإنسانيّة مع بعضها البعض.

أما الكلام فيعرّفه على أنّه مجموع ما يقوله الأفراد فهو كلام فردي يخصّ كل فرد، ويشمل أنساقا فرديّة خاضعة لإرادة المتكلّمين، وأفعال فيزيولوجيّة، فالكلام هو الجانب الملموس للغة، والتأدية الفرديّة لها، وهي تختلف من شخص لآخر.[1]

أما اللّسان فيعرّفه على أنّه النّظام العام للغة، ويضمّ كلّ ما يتعلّق بكلام البشر، أي قوم من الأقوام، فاللّسان بوصفه ظاهرة لغويّة عامّة يتجلى ضمن وقائع لسانيّة متعدّدة يشمل جوانب مختلفة، فيزيائية، فيزيولوجيّة، ونفسيّة..[2]

2- اللّفظة:

لقد ورد تعريف اللّفظة في المعجم الصّحاح في اللّغة العربيّة للجوهري أنّه: ط الدّلالة العامة للمادة "لفظ" وهي الرّمز من الفم، لفظت الشيء من فمي، لفظت الكلام أي تكلّمت به.[3]

أما اصطلاحا: يقول الشّيخ خالد الأزهري: " اللّفظ هو الملفوظ به أو الصّوت الذي يخرج من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائيّة تحقيقا.[4]

وسمّي الصّوت لفظا لكونه يحدث بسبب الرّمي الهواء من داخل الرّئة إلى خارجها ونجد إبراهيم أنيس عنده الكلمة اللّفظ دال على معنى، والأصل في الألفاظ الدلالة على معنى معيّن.

[1]- الطّيب دبّة: مبادىء في اللّسانيات البنويّة دراسة تحليليّة ابستمولوجيّة، دط، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2001، ص1.
[2]- أحمد مومن: اللّسانيات النّشأة والتّطوّر، ص123.
[3]- الجوهري: الصّحاح في اللّغة، دط، مكتبة مشكاة الإسلاميّة، ص491/492.
[4]- الشّيخ خالد الأزهري: شرح التّصريح على التّوضيح، دط، دار حياء الكتب العربيّة، فيصل الحلي، القاهرة، دط، ص19.

من خلال إبراهيم أنيس نرى انّه قد خصص اللّفظ لما يِدي معنى معيّن، وبهذا تتميّز الألفاظ، ففي كلّ لفظ نكتشف دلالة معيّنة خاصّة به لا نجدها عند لفظ آخر على خلاف القدامى حيث جعلوا اللّفظ في مقام الكلام.[1]

3- المعنى:

لقد شكّل مصطلح المعنى خلافا بين النّقاد القدامى سواء من ناحيّة المعنى اللّغوي أو المعنى الاصطلاحي.

فمن النّاحية اللّغويّة لقد ورد في معجم لسان العرب لابن منظور أنّ أصل مصطلح المعنى، معن الفرس، ونحوه يمعن معنا وأمعن كلاهما.

وأمعنوا في بلد العدوّ وفي الطّلب أي جدّ وأبعدوا، وامعن الرّجل: هرب وتباعد.

أما من النّاحية الاصطلاحيّة: إنّ المعنى لا يحمل مدلول واحد بل إنّه قد يحمل في الواقع عدّة مدلولات. فالمعنى عند حازم القرطجني متجلي في تصوّره للمعنى بمدلوله العقلي العام، ويظهر هذا في قوله: إنّ المعاني هي الصّورة الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان فكل شيء له وجود خارج الذهن.[2]

4- النّظم:

كانت بدايات عبد القاهر الجرجاني في البحث تتكئ على ذخيرة ثقافيّة واسعة في النّحو واللّغة، جعلته يدرك عيوب الدرس النّحوي عند معاصريه، فوجد أنّ التّشكيلة والفصل بين اللّفظ والمعنى أساء إلى الدّرس الأدبي، ولاسيما بعد أن أهمل المعنى في دراسة الظاهرة اللّغويّة تحت تأثير سيطرة المنطق فراح يؤكّد أنّ الألفاظ تخدم المعنى، وهذا بدوره قاده للكشف عن الدّور الذي تقوم به العلاقات السياقيّة، فعمل على إبراز أهمّيتها وتعزيز دورها من خلال الأمثلة والشّواهد، ليخرج أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة ولا من حيث هي علم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة من حيث ملاءمة معنى اللفظة

[1]- إبراهيم انيس: دلالة الألفاظ، ط5، مكتبة الأنجلو المصريّة، 1984، ص38ز
[2]- احمد مختار: علم الدلالة، ص245/244/243.

لمعنى تلك التي تليها. ويعني هذا أنه لا يمكن لأحد أن يقول هذه اللّفظة فصيحة إلا وهو يعتبرها مكانها من النّظم.

ورد في لسان العرب لابن منظور: نظم، النّظم: التأليف، نظمه نظاما ونظمه، فانتظم وتنظم ونظمت اللّؤلؤ أي جمعته في السّلك. والتنظيم مثله، ومنه نظمت الشعر، ونظمته ونظم الأمر على المثل.[1]

كما ولرد في كتاب التعريفات للجرجاني النّسق بلفظ النّظم حيث ورد في المعجم المحيط: النّسق من كل شيء: ما كان على نظام واحد.[2]

ويشير النّسق هنا إلى عدّة تسميات منها النّظم، الضّم، الرّبط، التّأليف، التّلاصق، التّعليق، التّأليف والسّبك.[3]

اما التّعريف الاصطلاحي، فانّظم يدل فيه على مجموعة من العلاقات بين الكلمات، مترابطة بعضها ببعض في تماسك شديد. والنّظم عند الجرجاني ليس سوى توخي معاني النّحو ،وهذا ما يبيّن في قوله: "ليس النظم إلا توخي معاني النّحو، أحكامه وجوهره، وفروقه فيما بين معاني الكلم."[4]

فعبد القاهر الجرجاني يرى أنّ النّظم لا يكون بالمعنى وحده، ولا باللّفظ وحده، وإنّما يوضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النّحو. يعني أنّ النظم في جوهره هو النّحو في أحكامه، وبذلك فالنّم والنّحو علاقة تكامل ولا يصلح إحداهما دون الآخر. وهذا ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في اسرار البلاغة فيقول أنّ:" الألفاظ لا تفيد حتى تِلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التّركيب والتّرتيب.[5]

5- النّحو:

[1]- عبد القاهر الجرجاني: البدراوي زهرات علم اللغة، دط، ص18.
[2]- ابن منظور: لسان العرب، ص696.
[3]- الصاحب بن عباد: المعجم المحيط في اللغة، مكتبة المنشأة الاعلاميّة، ملف2، 177.

[4]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص403.
[5]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص2.

لغة: لكلمة نحو معاني كثيرة، منها:

القصد: أي نحوت نحوك؛ أي قصدك

المثل أو الشبه والنّظير: مثل سررت بضيف مثلك

النّاحية أو التّوجه: قدمت نحو منزلك؛ أي جهة منزلك

النّوع أو القسم: مثلا، لهذا الكتاب سبعة أنحاء أي أقسام

البعض: أكلت نحو الأرز أي بعضه

الحرف أو التّحريف: ينحا الكلام أي يحرّفه

ملاحظة: المعنى الأوّل هو المعنى الشائع فنحو الكلام يقصد به قصدا أصول الكلام.

اصطلاحا: وهو العلم الذي يضبط ويعرف به حالة أواخر الكلم من حيث إعرابها وبنائها، ولهذا يجب معرفة نوع الكلمة وعلاقتها بقبلها، فأقسام الكلمة كما هو متعارف عليه هو اسم وفعل وحرف. الأسماء مثل التّمييز والحال والمفعول به وغيرها ، والحروف فهناك حروف تنصب وحروف تجزم.

إذن فالنّحو اصطلاحا هو إعراب الكلمات من حيث موقعها في الجملة.

الفصل الأوّل

الجرجاني، حياته والأصول النّحويّة عنده

المبحث الأوّل: الجرجاني، حياته وأهم مِؤلّفاته.

1- نبذة عن حياة عبد القاهر الجرجاني:

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجاني، الإمام النّحوي اللّغوي المشهور الفقيه الشّافعي، المتكلّم الأشعري الفارسي الأصل، جرجاني الدّار لم يذكر المؤرّخون سنة مولده، ولم يتحدّثوا عن عمره.

لقد نشأ الإمام عبد القاهر الجرجاني في مدينة جرجان، وفي مدينة تقع بين طبرستان وخرسان في بلاد فارس، و يبدو أنّه عاش حياته في ظلّ أسرة فقيرة بعيدة عن رغد العيش، فبدأ حياته بالتّقشف و الزهد و الورع، و انصرف عن اللّهو و التّرف، و لما كان فقيرا فإنّه يخرج لطلب العلم لفقره، وإنّما تعلّم في جرجان، وقرأ كلّ ما وصلت إليه يده من كتب، فقرأ الكثيرين ممن اشتهروا باللّغة والنّحو والبلاغة والأدب فتعمّقت عنده ملكة حب العلم. وكان يتمتّع بشخصيّة فذّة مكّنته من الوقوف على أسرار البيان العربي، وكان موسوعي المعرفة لبراعته في مجالات البلاغة والنّحو والأدب.

أ- تعليمه:

لقد اغترف الإمام عبد القاهر الجرجاني علمه الزاخر على يد أستاذين كبيرين من أعلام النّحو، وهما:

1- أبو الحسين محمّد بن عبد الوارث النّحوي الفارسي نزيل الجرجان، وأخذ أبو الحسين علم العربيّة عن خاله الشّيخ أبي عليّ الفارسي صاحب كتاب "الإيضاح" حيث قرأ هذا الكتاب لتلميذه عبد القاهر، لذلك فقد عني عبد القاهر بهذا الكتاب عناية فائقة فوضع عليه شرحا بلغ زهاء ثلاثين مجلّدا و سمّاه "المغني" ثمّ اختصر هذا الشرح في كتاب صغير سمّاه "المقتصد" في نحو ثلاثة مجلّدات، و لأبي الحسين تصانيف متعدّدة منها: كتاب الهجاء و كتاب الشّعر، و توفي في مدينة جرجان سنة إحدى و عشرين و أربعمائة.

2- أو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني المتوفي اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة. كان أديبا، اغترف عبد القادر من علمه و بحره. و كان إذا ذكره في كتبه تبخبخ* به و شمخ بأنفه بالانتماء إليه، و لأبي الحسن تصانيف منها كتابه الشهير" الوساطة بين المتنبي و خصومه"

ب- منزلته العلميّة:

برع الجرجاني في فنون شتى، حيث يعد من علماء النّحو والصّرف والبلاغة والنّقد والأدب، وكان ذا مكانة رافعة في كلّ هذه الفنون، وذلك ثمرة لثقافته الواسعة واطّلاعه المتواصل فانتهت إليه رئاسة النّحو في زمانه، فتصدّر في جرجان وشدّت إليه الرّحال و قصده طلاب العلم يقرؤون عليه ويقرؤون كتبه.

ج- تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني و نذكر منهم:

1- أحمد بن إبراهيم بن محمّد الشجري أبو نصر:

و هو من العلماء المشهورين البارزين في اللّغة بعامة، و في النّحو بخاصّة، له مصنّفات كثيرة، و قرأ على عبد القاهر كتاب "المقتصد" و توفي سنة تسعين و أربعمائة.

2- أبو زكريا يحي بن علي بن محمّد بن الخطيب التبريزي:

كان أحد الأئمة في النّحو و اللّغة و الأدب، نشأ ببغداد و قرأ الأدب على الشّيخ عبد القاهر، أبي العلاء المعرّي و غيرهما، وأخد عنه الخطيب البغدادي أحمد بن ثابت و له مؤلّفات منها: "تفسير القرآن العظيم و إعرابه" و"شرح الحماسة"، و"شرح المفضليات"، و"شرح اللّمع لابن جنيّ"

*تبخبخ: من مادة "بخبخ" وهو اسم فعل "بَخْ"، وهي كلمة تقال عند المدح و الرّضا و الإعجاب بالشّيء، و تكرّر للمبالغة فيقال "بَخْ بَخْ" فإن وصلت خفضت و نزلت فقلت "بَخٍ بخٍ" و ربما شدّدت كالاسم فقيل "بخّ"

د- رأي العلماء فيه:

أثنى عليه كثير من العلماء و اللّذين ترجموا له و نعتوه بمختلف النّعوت، و هذا بعض ما قيل فيه:

- الاتّفاق على إمامته، وأنّه فرد على علمه الغزير. و هو العلم الفرد في الأئمّة المشاهير.
- أنّه من كبار أئمّة العربيّة و شيوخها، ومن علماء المعاني و البيان وأوّل من دوّن علم البيان.
- أنّه مقصد العلماء من جميع الجهات.
- أنّه متديّن ورعٌ قنوع دخل عليه لصّ وهو في الصّلاة، فأخذ ما وجد وهو ينظر ولم يقطع صلاته.
- وأيضا قول السّلفي: سمعت أبا محمّد الأبيوري يقول:« ما قلت عيني لغويا، و أمّا في النّحو فعبد القاهر الجرجاني.»

ه- مؤلّفات عبد القاهر الجرجاني:

يعتبر الإمام الجرجاني عالم خليلا أتحف المكتبة العربيّة بالعديد من مؤلّفاته النّحويّة التي كان لها أثر بارز في إثراء علم النّحو والصّرف والبلاغة وعلم البيان وعلم المعاني وغيرها، وسنقتصر هنا على أشهر مؤلّفاته النّحويّة، وهي تشمل كلاّ مما يلي:

- **المغني:** يعدّ كتاب المغني من أهمّ مؤلّفات الإمام عبد القاهر النّحويّة، لأنّه شرح مبسّط لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، شرحه في ثلاثين مجلّدا وهو من كتبه المفقودة.
- **المقتصد:** وهو أحد مؤلّفات عبد القاهر النّحويّة، وقد جعله شرحا ملخّصا لكتابه المغني في ثلاثة مجلّدات. هذا كما ورد في معظم كتب التّراجم، بخلاف ما ذهب إليه صاحب كتاب "كاشف الظنون" من أنّه في مجلّد واحد، و قد قرأه عليه أبو نصر أحمد بن إبراهيم الشّجري، أحد تلاميذه. و منهج الإمام عبد القاهر في هذا

الشّرح، أنّه يأتي بنصّ الإيضاح كاملا في الموضوع الذي يعالجه، ثمّ يشرح ألفاظ الإيضاح واضعا نصّ الإيضاح مسبوق بعبارة "قال صاحب الكتاب"، يعني به: الشّيخ أبا علي الفارسي، و بعد تمام نصّ كتاب الإيضاح تأتي عبارة "قال المفسّر" سابقة شرح عبد القاهر.

- **التّكملة**: هو كتاب أراد به الإمام عبد القاهر أن يضيف مسائل لم يذكرها صاحب الإيضاح، ولعلّه أوردها مختصرة لأنّه لم يذكر هذا الكتاب إلا القفطي فيقول:« لم يقصر بنسبته إلى ما عهد فيه فلو شاء لأطال. وغيرها من المؤلّفات منها: الجمل في النّحو، التّذكرة، التّنمية إلى جانب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز حيث يعتبر هذا الكتاب كتاب مشهور ومطبوع وممزوج فيه النّحو وعلم البلاغة لكونه اشتمل على مجموعة من المسائل النّحويّة التي عالجها الجرجاني بكثرة.

و- وفاته:

توفي الإمام عبد القاهر الجرجاني في مدينة جرجان، سنة إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة.

ق- ميله للمدرسة البصريّة:

إنّ معظم الكتب المترجمة للجرجاني لم تصرّح بجد عن بعده النّحوي، ولكن هناك من الدّلائل ما يدلنا على ميله الصّحيح للمنهج البصري كما يلي:

أشار إلى البصريين بقوله: أصحابنا في عدّة مواضع[1]

وكذلك فإن المقطع لكتب الجرجاني النّحوية يعد أنّه يذكر سيبويه كثيرا ويسترشد بآرائه بل يجعلها في كثير من المواضع أصلا ينطلق من خلالها ويدعم بها قضاياه، فمثلا يقول: قال صاحب الكتاب" هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسم رجل وفرس ونحوهما"[2]و غير ذلك كثير وكان يستشهد

[1]- الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ص212، تحقيق خليل عبد القاهر عيسى بن حزم، ط10، القاهرة، بيروت,
[2]- عبد القاهر الجرجاني: المختصر في شرح الإيضاح، ص15.250

بكثير من آراء النّحاة البصريين فيتبنى آراءهم، ويسوق حججهم ويعلل يعللهم وينهج نهجهم أمثال يونس بن حبيب، وأبي الحسن الأخفش، وابن السّراج وغيرهم,

و قد أشار الدكتور فؤاد مخيمر إلى ميل الجرجاني تجاه المدرسة البصرية في النّحو، وهو ما استشعره من خلال كتاب دلائل الإعجاز، بحيث ينهج فيه الجرجاني نهج البصريين.[1]

لذلك يمكن القول، أن الجرجاني على الرّغم من كونه تتلمذ على يد نحاة بغداد ومؤلّفاتهم، إلا أنّه قرأ كتب النّحو العربي وتفحّصها، وأخذ زبدتها، وكانت جذورا لفلسفته النّحوية في تراثه اللّغوي.

2- نشأة علم النّحو:

لقد وضع علم النّحو ونشأ في العراق وملتقى العرب وغيرهم من الأجناس، كما تعدّدت الرّوايات عن هويّة واضع هذا العلم. في الحقيقة إنّ نشأة النّحو لم يكن دفعة واحدة و لم يكن عند عالم واحد فقط، بل نشأته جاءت على شكل تناقض بينهم، فنجد **علي رضي الله عنه** يقول أنّه هو الذي وضع علم النّحو لما سمع أعرابيا يقرأ آية من القرآن في قوله تعالى: "لا يأكله إلا الخَطِئون"[2] عوضا عن: "لا يأكله إلا الخطئين"

كما نجد أيضا من يقول أنّ نشأته كانت على يد أبو الأسود الدّؤلي، وذلك لما علّمه عليٌّ رضي الله عنه الاسم، الفعل والحرف وشيء من الإعراب حينما قال: "إنحُ هذا النّحو يا أبا أسود"؛ أي أسلك هذا المسلك واتّجه هذا الاتّجاه في وضع القواعد العربيّة، و كان كلّما انتهى من شيء عرضه على عليّ رضي الله عنه، فقال له: ما أحسن هذا النّحو الذي نحوت!

و أيضا من الأسباب التي جعلت أبا الأسود الدّؤلي على وضع قواعد النّحو لما سمع ابنته تقول: "ما أحسنُ السّماء" فقال نجومها! فقالت: ليس هذا وإنّما من حسنها. فقال لها

[1]- المصدر نفسه، ص270.
[2]- سورة الحاقّة، الآية37-38.

قولي إذا: ما أحسنَ السّماء. و منذ ذلك الوقت وضع علم النّحو حيث يقول محمّد ابن سلام الجمحي في كتابه "طبقات فحول الشّعراء": «كان لأهل البصرة في العربيّة قدما وبالنّحو ولغات والغريب غاية. وكان أوّل من فتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدّؤلي.»[1]

و من خلال ما سبق ذكره عن نشأة النّحو، يتّضح لنا أنّ النّحو العربي وضع صونا للقرآن الكريم من اللّحظ و حفظ اللّسان من الزّلل.

3-النّحو ومفهومه:

إنّ مصطلح النّحو لم يكن مستقرأ ومعروفا في البداية، لأنّ العرب كانوا يتحدّثون العربيّة بفطرتهم. و انطلاقا من نشأة النّحو و المراحل الّتي مرّ بها يتبيّن لنا تطوّر مفهوم هذا العلم.

كان العرب يعدّون النّحو عنوان ثقافتهم و فصاحتهم و لذلك أطلقوا علم الإعراب على علم النّحو، وانطلاقا من هنا عرفوا مفهوم النّحو على أنّه التّغيير الّذي يطرأ على أواخر الكلمة من حيث الإعراب أو البناء أو أي دراسة الأشكال و العلامات الإعرابيّة من فتحة، وضمّة، و كسرة الّتي تظهر في أواخر الكلمة .

حيث يمثّل هذا المفهوم وجهة النّظر التّقليديّة للنّحو،وذلك بتركيز على أواخر الكلمات فقط و إهمال تراكيب اللّغة و مستوياتها.إلّا أنّ نظرة النّحو من حيث الحركات العربيّة تغيّرت حديثا حيث أصبح النّظر إليه نظرة أوسع وأشمل للكلمة من جميع مستوياتها و أنظمتها و من هنا أصبح وسيلة لحفظ اللّسان من الوقوع في اللّحن. و تمثّل هذه النّظرة نظرة العلماء الأوائل.

[1]- ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشّعراء، تحقيق:

وفي القديم كان يقصد بلفظ النّحو دون علم الصّرف يعني كلّ علم وحده إلى أن جاء عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي تغيّر هذا القصد للفظ النّحو حيث أصبح مفهوم النّحو يشمل النّحو والصّرف معا فهما أخوان متلازمان وضع كلّ منهما لصيانة اللّسان عن الخطأ في الكلام، و يعين الباحث على فهم المعاني و يجعله قادرا على التّمييز بين الكلام الجازل و الكلام المبتذل. إلّا أنّ علم النّحو يعنى به إعراب الكلمة وبناؤها وتمييز الفاعل عن المفعول والمبتدأ عن الخبر والحال عن التمييز وغير ذلك...

أمّا علم الصّرف يعنى به بنية الكلمة من حيث وزنها و اشتقاقها من غيرها، وتجرّدها من الحرف الزّائدة وعدم تجرّدها منها، و لا علاقة له بعلم الإعراب والبناء.

أ- **مفهوم النّحو لغة:** للفظ النّحو معانٍ كثيرة منها:

- القصد: أي نحوت نحوك أي قصدتك.
- المَثَل: أو الشّبه أو النظير مثلا سررت بضيف مثلك.
- المقدار: أي يقول فلان لفلان لك عندي نحو ألف ناقة.
- النّاحية و التّوجه: قدمت نحو منزلك (وجهة منزلك).
- النّحو أو القسم: مثلا "لهذا الكتاب سبعة أنحاء أو أقسام.
- البعض: مثلا أكلت نحو الأرز أي أكلت بعض الأرز.

أمام هذه المعاني الكثيرة للفظ النّحو نجد المعنى الأكثر شيوعا هو المعنى الأوّل فنحو الكلام يقصد به قصد أصول الكلام.

ب- مفهومه اصطلاحا:

هو العلم الّذي يضبط و يعرف به حالة أواخر الكلمة من حيث إعرابها و بنائها، و لهذا يجب معرفة نوع الكلمة وعلاقاتها بقبلها، فأقسام الكلمة كما هو متعارف عليه هي اسم، فعل، و حرف. منها الأفعال: في الماضي، والمضارع، والأمر. ومنها الأسماء كالتّمييز والحال، والمفعول به و غيرهما. و منها الحروف: كالحروف المنصوبة و الحروف الجازمة. إذن فالنّحو اصطلاحا هو إعراب الكلمة من حيث موقعها الإعرابي في الجملة.

معاني النّحو عند الجرجاني:

كانت التّفرقة بين النّحو وتوخي معاني النّحو واضحة في ذهن الجرجاني، فمعاني النّحو عنده واضحة هي قواعد ثابتة مستقرّة لا تحتاج إلى إعادة نظر، أما توخي هذه المعاني في عمليّة النظم فهي مجال المزية والحسن ومجال الابداع والمناقضة، لأنّها تقوم على عمليّة الاختيار وحسن الاستخدام وفق قوانين النّحو ومعانيه وهذه الغاية هي التي بين النّحو والنّظم.

هذه العمليّة تحتاج من النّاظم أن يمتلك الحس الأدبي والذوق الفني إضافة إلى الخبرة الدّقيقة في معاني الّنحو والدّربة في أوضاع اللّغة، وهذا يتخطى هدف البحث في الخطأ والصّواب, يقول الجرجاني:" فإذا قلت أفليس هو كلام قاله على الصّواب وسلم من العيب؟ أفما يكون من كثرة الصّواب فضيلة؟ قيل: أما الصّواب كما ترى فلا ، لأنا لسنا فس ذكر تقويم اللّسان والتّحرز من اللّحن.[1]

ويتابع الجرجاني مبينا مجال الدّراسة البلاغية قائلا: "إنّما نحن في امور تدرك بالذّكر اللّطيفة ودقائق يوصل إليها بثبات فهم، حتّى إذا وازنت بين كلام وكلام، دريت كيف تصنع فضممت إلى كل شكل شكله وقابلته بما هو نظير له وميّزت ما الصّفة منه في لفظه مما هي من نظمه. وهذا كما يرى الجرجاني إنّما يعود إلى الذّوق والدّربة لا يمتلكه المتلقي إلا بالخبرة والفهم الثاقب.

ومن هنا توجّه اهتمام النّحويين، على ملاحقة الوظيفة النّحويّة داخل الجملة، من حيث الفاعليّة والمفعوليّة مما ضيّق مجال الدّراسة حتى انحصرت داخل نطاق الجملة او الجملتين، وهذا ادى بدوره إلى الانفصال بين اللّفظ والمعنى.

[1]- عبد القادر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص210.

4-جهود الإمام عبد القاهر الجرجاني في الدّراسات البلاغيّة:

تشير مؤلّفات الإمام عبد القاهر الجرجاني أنّه ألمّ بأغلب ما صنّفه السّابقون عليه في علوم الدّين و الفلسفة و الكلام و الأدب و اللّغة، وكذلك علم البلاغة الّذي يعدّ من أجلّ العلوم وأشرفها و يعتبر من العلوم الشّريفة التي نشأت في ظلّ الدّراسات القرآنيّة وسائر علوم العربيّة.

ولقد كان لعبد القاهر الجرجاني أثر كبير و مكانة عظيمة في تاريخ البلاغة العربيّة، فقبله لم تكن أفكار متفرقة وعبارات متفرّقة ومعلومات متداخلة، بل ربّما كان يتخلّلها شيء من الخطأ. ولكنّه عندما وضع كتابي"دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" قد أزاح من البلاغة من لبس وغموض، وبذلك بذل جهودا جبّارة حتّى استطاع في النّهاية أن يضع لنا أسس علم المعاني و علم البيان.[1]

ويؤكّد ذلك ما قاله السّيد يحي بن حمزة العلوي صاحب "الطّراز في علوم حقائق الإعجاز" ويبيّن ذلك في صدر كتابه أنّ أوّل أسس هذا الفنّ وقواعده وأوضح براهينه، وأظهر فوائده الشّيخ العالم النّحرير* علم المحقّقين.

و قد حظي الإمام خطوات عظيمة للنّهوض بعلم البلاغة إلى الأمام حتّى وصل إلى مرحلة النّضج والاكتمال في شكله المرموق. ومن خلال كتابه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة واضحة متميّزة المعالم وعالجها معالجة أدبيّة، وأقام نظريّته العظيمة في النّظم على ترتيب الكلام وتأليف النّحو، حيث ألبسها ثوبا جديدا لم يكن معروفا من قبل. ومكانة كتاب "دلائل الإعجاز" امتازت على كتب البيان فيما وضعه السّابقون. وقد تحدّث الإمام في هذا الكتاب قائلا: «ثمّ إنّك لا ترى علما هو أرسخ أصلا، وأحلى جني، وأعذب وردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا من عم البيان»[2]

---

[1]- عبد القادر حسين: أثر النّحاة في البحث البلاغي،ص 444، الطّبعة الثّانية-قطر-

*- "النحرير"من مادّة "نَحَرَ" و هو الرّجل الفطن ، المتقن، البصير في كلّ شيء و جمعه النّحارير.

[2]- الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص5، تحقيق الدكتور خليل عبد القادر عيسى بن الحزم، الطّبعة العاشرة-بيروت-

كما تحدّث عن الفصاحة والبلاغة والاستعارة والكناية والتشبيه.لم يفرّق الإمام بين ألفاظ البلاغة والبيان. أشار إلى نظريّة النّظم والّتي بها أحسّ بجمال النّظم العربي و بلاغته، فبيّن أنّ النّاظم إذا أراد أن ينظّم كلاما في أيّ غرض فإنّه يبدأ بترتيب المعاني في نفسه أوّلا، ثمّ يأتي دور الألفاظ، وعلى ذلك فالّذي يطلق عليه النّظم هو ترتيب المعاني في النّفس، وليس ترتيب الألفاظ في النّطق. ولقد كان هدف عبد القاهر الجرجاني في كتاب "دلائل الإعجاز" هو البرهنة على أنّ القرآن معجز بالنّظم وأنّ بلاغة الكلام لا ترجع إلى ألفاظه وإنّما إلى ما بينهما من صلة وارتباط من خلال ذلك نجده قد أطال في الحديث واستعان بالصّور البيانيّة في إثباتها.[1]

ويكمل هدف عبد القاهر الجرجاني في كتابه " أسرار البلاغة" يختلف عن هدفه في " دلائل الإعجاز"، فهو لم يؤلّف الكتاب لغرض ديني أو مسألة تتعلّق بالإعجاز، وإنّما لغاية بلاغيّة، ووضع الأصول و القوانين وبيان الاهتمام، وذكر الفروق بين العبارات و الفنون البيانيّة.[2]

وعلى نحو ما وضع عبد القاهر أصول علم المعاني في كتابه "دلائل الإعجاز" فإنّه وضع أيضا في كتابه "دلائل الإعجاز" علم البيان رغم أنّ الاستعارة والتّشبيه و الكناية كانت معروفة عند العلماء السّابقين، إلّا أنّ الإمام درس الأسرار و الدّقائق الّتي تشتمل عليها الصّور البيانيّة من استعارة وتمثيل وتشبيه ومجاز، وحدّد أقسامها وفروعها، وكان للإمام فضل في تقسيمها وتحديدها وبيان سرّ الجمال فيها.[3]

فالإمام يرى أنّ علوم البلاغة تتشعّب مباحثه و تترابط مع بعضها بعضا، وتتآلف تحت مسمّى واحد ألا و هو علم البلاغة وخصائصه الجماليّة.

[1]- أحمد مطلوب، دراسات بلاغيّة و نقديّة، ص250، دار الرّشيد للنّشر-العراق-
[2]- الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص75.
[3]- المرجع نفسه، ص80.

5-الأصول النّحويّة عند عبد القادر الجرجاني:

1- القياس لغة: التّقدير، وهو مصدر، قايست الشّيء بالشّيء مقايسة وقياسا أي قدّرته[1].
والقياس كما يريد أرسطو هو"الاستدلال الّذي إذا أسلمنا فيه ببعض الأشياء لزم منه بالضّرورة شيء آخر."[2]

و القياس في عرف علماء النّحو فهو:حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه.

أ- أنواع القياس عند الجرجاني:

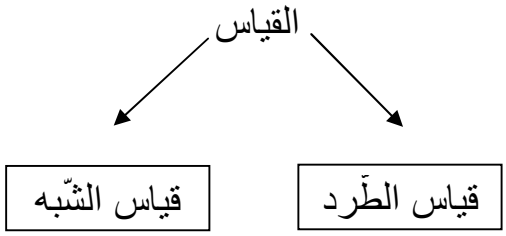

- **قياس الطّرد:** و هو أن تطرد القاعدة النّحويّة على نوع أو جنس معيّن من الكلمات تتشابه في قياساتها ونجد من خلال المثال قوله:«اعلم إنّ اسم الفاعل ابحاري على الفعل نعني به أن يكون على زنة المضارع من فعل مثل: إنّ ضاربا على وزن يضرب ومكرما على وزن يكرم و منطلق على وزن ينطلق»[3]
- **قياس الشّبه:** وذلك أن يقاس الشّيء ويحمل على مشابهه وفي قول الإمام عبد القاهر:«إنّما جعلنا الأفعال الأصل في العمل لأنّ ما عداها من العوامل تبع لها فروع، تفسير ذلك أنّ الّذي يكون من العوامل وغيرها، إن كانت حروفا كانت إمّا حروف جرّ وإمّا حروفا شبّهت بالأفعال.»[4]

2- العامل:

[1]- ابن الأنبار، لمع الأدلّة في أصول النّحو، ص93، تحقيق سعيد الأفغاني-سوريا-
[2]- الدّكتور محمّد العيد، أصول في النّحو العربي، ص67، الطبعة الرّابعة-القاهرة-
[3]- الإمام عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النّحو، ص 237، تحقيق الدّكتور خليل عبد القادر عيسى ابن الحزم، الطّبعة العاشرة-بيروت-
[4]- المرجع نفسه، ص143.

لقد كان العامل النّحوي مكانة خاصّة بين علماء النّحو، يشير الدّكتور محمّد عيد إلى أنّ" السّبب في نموّ فلسفة العامل النّحويّة يعود أساسا إلى المجهود الذّهني الّذي بذله النّحاة في التّفريغ و التّصوّر و توليد الفكرة، وكذلك يساعد في منطق الكلام"[1]

ويعدّ سبويه أوّل من تحدّث عن العامل، يتبيّن ذلك في قوله:«هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة وهي تجرى على ثمانية مجار: على النّصب والجرّ والرّفع والجزم والفتح و الضّمّ و الكسر والوقف، وتعتبر هذه المجاري الثّمانية يجمعهنّ في اللّفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد والجرّ والكسر ضرب واحد و كذلك الرّفع والضّمّ والجزم والوقف»[2]

يرى ابن جنّي أنّ العامل في الحقيقة هو المتكلّم وأنّ نسبة العمل إنّما في التّعريب والتّعليم على طلّاب العلم، وفي ذلك يقول:« إنّما قال النّحويّون عامل لفظي وعامل معنوي»[3]

ويرى ابن جنّي أنّ العامل في الحقيقة المتكلّم وأنّه هو الّذي يحدث الآثار الّتي تظهر في الكلمات و أنّ نسبتها إلى اللّفظ ترجع إلى مجرّد المصاحبة الّتي حدثت بين الفعل المتكلّم ووجود اللّفظ فهي نسبة مجازيّة.

ثانيا: العوامل اللّفظيّة القياسيّة وهي سبعة:

الأوّل: الفعل على الإطلاق.

الثّاني: اسم الفاعل.

الثّالث: اسم المفعول.

الرّابع: الصّفة المشبّهة.

الخامس: المصدر.

السّادس: الاسم المضاف.

السّابع: الاسم التّام مثل"راقود خلًا".

ثالثا: العوامل المعنويّة وهي أمران:

---

[1]- علي أبو المكارم،أصول اتّفكير النّحوي، ص204،دار الكتاب الحديث-الطّبعة الأولى-

[2]- أبي بشير عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ص13، تحقيق و شرح عبد السلام هارون، الطّبعة الثّانية، مصر.

[3]- أبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ص109، تحقيق محمّد علي النّجّار-مصر- د.ت.

الأوّل: رفع المبتدأ أو الخبر مثل"زيدٌ قائمٌ"

الثّاني: العامل في الفعل المضارع الرّفع.

فالجرجاني ختم هذه العوامل بقوله: «فهذه مائة عامل، فلا يستغني الصّغير ولا الكبير، ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرّفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها»[1]

فقد أعطى الإمام عبد القاهر العوامل أهمّيّة خاصّة في النّحو العربي، و تظهر هذه الأهمّيّة من خلال تأليفه عملا آخر ألا و هو كتابه" الجمل في النّحو" و الّذي يعدّ المدعم و المرآة العاكسة لكتابه "العوامل المائة" حيث يقول في مقدّمة كتابه هذا: « هذه الجمل رتّبتها ترتيبا قريب المتناول، وضمنتها جميع العوامل، تهذّب ذهن المبتدئ وتفهمه وتعرّفه الإعراب، وتقيد في حفظ المتوسّط الأصول المتفرّقة و الأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حدّ»

انتهج الإمام عبد القاهر في العامل نهجا مختلفا عن سابقيه حيث إنّه أبرز أوجه الخلاف عند النّحاة السّابقين في العامل وأثره على المسائل النّحويّة مبرّرا أقوالهم ومزيلا الغموض فيها، وقدّم رأيه بالحجج والبراهين والدّلائل، وأخذ آراءه من شيوخ كقاعدة نحويّة يسير عليها و كأنّها بنية هندسيّة يبني عليها صرحه العلمي في إبراز التّفكير بالمعنى الّذي أراده حتّى ينير الطّريق من حوله.

ومن المسائل الّتي بنى عليها الإمام عبد القاهر نظريّته في العامل نذكر مسألة عامل الرّفع في المبتدأ والخبر، وكانت محطّ أنظار النّحاة البصريّين و الكوفيّين، وكما بحث فيها الإمام الأنباري في كتابه الموسوم بالإنصاف في مسائل الخلاف، حيث يقول:«لقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو:" زيد أخوك" و" عمر وغلامك"، وحجّتهم في ذلك في قولهم أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر و الخبر يرتفع بالمبتدأ لأنّهم وجدوا أنّ المبتدأ لابدّ له من خبر و كذلك الخبر لابدّ له من مبتدأ ولا يتمّ الكلام إلّا بهما»[2]

[1]- أبو عبد الرّحمان الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي،الجمل في النّحو،ص35، تحقيق فخر الدّين قباوة، الجزء1 ، الطّبعة الخامسة 1416هـ -1995م لم يذكر البلد

[2]- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ،ص33، تصنيف محمّد محي الدّين عبد الحميد-دار الفكر-د.ت

ولهذا قلنا إنّهما يترافعان، كلّ واحد منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا[1]، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة. قال الله تعالى:« أيّا ما تدعو فله الأسماء الحسنى»[2] فنصب "أيّا ما تدعو" و جزم "تدعوا بأيا ما"، فكان كلّ واحد منهما عاملا و معمولا.

وقال تعالى:«فأينما تُولُّوا فثَمَّ وجه اللّه»[3] "فأينما" في الآية الكريمة منصوب "بتكونوا" و"تكونوا" مجزوم بأينما. قال الله تعالى:« فأينما تُولُّوا فثَمَّ وجه اللّه»، إلى غير ذلك المواضع فكذلك هاهنا، قالوا: ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، لأن نقول: الابتداء لا يخلو: إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئا فلا يخلو أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني، فإن كان اسما فينبغي أن يقال "زيد قائما" كما يقال "حضر زيد قائما"، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحدّ وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غبر هذه الأقسام الثلاثة التي قدّمت فهو غير معروف.[4]

قالوا: ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التّعري من العوامل اللّفظيّة، لأنّه إذا كان معنى الابتداء هو التّعري من العوامل اللّفظيّة فهو إذا عبارة عن عدم العوامل، و انعدام العوامل لا يكون عاملا و الذي يدلّ على الابتداء لا يوجب الرّفع أن نجدعم يبتدؤون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجبا للرّفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك ذلّ على أنّ الابتداء لا يكون موجبا للرّفع.

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه. فذهب قوم إلا أنّه يرتفع بالابتداء وحده وحجّتهم في ذلك قولهم إنّ العامل هو الابتداء و التّعري من العوامل اللّفظيّة لأن العوامل في هذه الصّناعة ليست مؤثّرة حسّية كالإحراق للنّار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات و دلالات فالأمارة و الدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميّز أحدهما من الآخر فصبغت

[1]- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين،ج1 ،ص65.
[2]- سورة الإسراء، لآية110.
[3]- سورة البقرة، الآية115.
[4]- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين،ج1 ،ص75.

أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التّمييز بمنزلة صبغ آخر؟ وإذا ثبت أنّه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسا على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها، و"إنّ" وأخواتها و"ظننت" وأخواتها، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ها هنا، وأما من ذهب إلى أنّ الابتداء و المبتدأ يعملان جميعا قي الخبر فقالوا: لأن وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، غير أنّ هذا القول وإن كان قد أكّد عليه الكثير من البصريين إلا أنّه لا يخلو من ضعف، لأنّ كون المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما لا تأثير له، لا تأثير له.[1]

كما استفاض الإمام عبد القاهر الجرجاني في شرح هذه المسألة أمسك بمفاصلها الرّئيسيّة وأجلاها تعليلا بقوله:«فقد جعلوا عامل الرّفع في قولنا: زيد منطلق، الابتداء و حقيقة الابتداء جعل الاسم أولا لثان، ذلك الثاني في حديث عنه و كونه ألا لثان وصف فيه ومعنى معقول، وليس بلفظ.»[2]

و يقول أيضا: «ما يعمل الرّفع في الاسم المبتدأ هو تعرّيه من العوامل الظاهرة وما يجري مجراها و ذلك قولك:"زيد منطلق" فإنّما عمل الرّفع في "زيد" تعرّيه من العوامل اللّفظيّة و ليس التّعري كـ "إنّ" و"كأنّ"، وإنّما هو معنى، وقول الشّيخ أبي علي: فزيد ارتفع التّعري بيانا لذلك لأجل أنّ التّعري من العوامل لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر، إذ الاسم لا يعرّى من العوامل اللّفظيّة إلا لأن يخبر عنه، فإنّ لفظ "زيد" من غير خبر مظهر أو مظمر لم يكن مبتدأ و بل كانت بمنزلة أن تصوت صوتا، و ذلك لا يكون له إعراب و إنّما تقول: "زيد" و تسكت فلمّا كان التّعري من العامل لا يحصل إلا مع إسناد الخبر ذكرهما جميعا، فلا يجب أن يظن أنّ الخبر يعمل الرّفع في المبتدأ كما قال البغداديون فإنهم زعموا أنّهما يترافعان كلّ واحد منهما يعمل الرّفع في الآخر، و كون الإسناد عامل غير التّعري حتى كأنّ زيدا في قولك: "زيد منطلق" يرفع بعاملين فإنّما العامل هو تعرّيه من العوامل اللّفظيّة كـ"إن" و"ظننت" و ما جرى ذلك المجرى وهو معنى لا لفظ.

---

[1]- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين،ج1 ،ص36.

[2]- عبد القاهر عبد الرّحمان الجرجاني، شرح الجمل في النّحو، ص121، تحقيق و شرح: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت 1210هـ/1990م.

و لهذا كان الشّيخ أبو الحسين يقول: عامل الرّفع في الاسم المبتدأ تعرّيه من العوامل الظّاهرة و ما يجري مجراها و لا يذكر الإسناد، إذ قد علم أنّ التعري لا يكون إلا مع الإسناد لما ذكرت، وأن الاسم لا يلفظ به مفردا.

فأما أن يكون قبله عامل نحو الفعل مثل: "ضرب زيد" فلا يكون حينئذ مبتدأ، لأنّه كونه غير معرّى من العوامل، وإما أن يكون مبتدأ مسندا إليه الخبر، نحو: "زيد منطلق" و ما أشبهه، و إذا جاوزت هاذين القسمين كان محالا و كان به اللّفظ به جاريا مجرى التّصويت.[1]

و قد ذكرنا أنّ أصل الرّفع أن يكون الفاعل، و كون المبتدأ فرع عليه و مشبّه به، ومن حيث أن كل واحد منهما مخبر عنه فموجب الرّفع غير عامله، لأنّ الموجب مشابهة المبتدأ للفاعل و العامل وهو تعرّيه من العوامل، و كما أنّ موجب الإعراب في الأفعال المضارعة هو مشابهتها للأسماء على ما وصفنا، وعاملها غير ذلك، فالرّفع عامله وقوعه موقع الاسم، و النّصب عامله "لن" و الجزم "لم" و يسمى المبتدأ مسندا إليه و الخبر مسندا وكما يسمى الاسم الأوّل في قولك:"غلام زيد" مظافا و الثاني مظافا إليه[2]

وهذا هو مجمل كلام الإمام عبد القاهر عامل الرّفع في المبتدأ. ثمّ يواصل حديثه حول عامل الرّفع في الخبر فيقول: «اعلم أن خبر المبتدأ في قولك:"زيد ضارب" و عمرو ذاهب" هو الثاني من الجزأين ويعمل الرّفع فيه ما يعمل في المبتدأ و المبتدأ جميعا إذا قلت: "زيد ضارب" فإنّ "زيدا" يعمل فيه الرّفع تعرّيه عن العوامل اللّفظيّة ثم إنّ التّعري و معموله الذي هو "زيد" يعملان الرّفع في خبره الذي هو "ضارب" و هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابه المحقّقين»[3]

ونظيره عندهم قولك: "إن تضرب أضرب"، وذلك أن يعمل الجزم في الفعل الأوّل الذي هو "تضرب" ثمّ إنّ "إن" و"تضرب" يعملان جميعا في فعل الجزاء الذي هو "أضرب" وهذا يعتبر تشبيه حسّ وكون فعل الشّرط يقتضي فعل الجزاء فلا يتمّ "تضرب" إلا بـ"أضرب" كما أنّ المبتدأ يقتضي الخبر و بذلك لا يتمّ "زيد" إلا بـ"ضارب" و إنّما

[1]- عبد القاهر بن عبد الرّحمان بن محمّد الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ص187، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، العراق، 1200هـ/ 2009م

[2]- المرجع نفسه، ص179.

[3]- المرجع نفسه، ص215-216.

قالوا: أنّ الابتداء الذي هو التعرّي من العوامل اللّفظيّة يعمل في "زيد" ثمّ أنّهما جميعا يشتركان في رفع الخبر، لأجل أنّ الابتداء و المبتدأ ليسا شيئين يتصور انفصال أحدهما عن صاحبه و إذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء أيضا و إذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه و قد مثّلوا هذا بالنّار و القدر و الماء، وذلك أنّ النّار تعمل في القدر فتحمى ثمّ أنّهما جميعا يتناصران على العمل على الماء و إحمائه، وكذلك التّعري يعمل في"زيدّ في قولك"زيد ضارب" في "ضارب" وهذا تمثيل يقصد به التّقريب.

وبعد فإنّ الحقيقة تعود إلى أنّ التّعري من العوامل يعمل في المبتدأ أو الخبر، إلا أنّه يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ، وبعد أن يعمل فيه من حيث أنّ الخبر لا يكون إلا بعد حصول المبتدأ، و التّعري من العوامل لا يتمّ إلا بعد الإتيان بالخبر، ألا ترى أنّك إذا قلت:"زيدّ ولم تجعل له خبرا لم يكن كلاما يعتدّ به فيجعل له إعراب، فلما كان الابتداء لا يستقل إلا بعد حصول الجزأين جميعا، جاز أن يعمل في كلّ واحد منهما وكذا أن لما كان يقتضي الشرط و الجواب جاز أن يعمل فيهما، غير أنّهم جعلوا المبتدأ شريكا للابتداء في عمل الرّفع في الخبر. "أنّ المبتدأ كالشّريك للابتداء وكذا "إن" لا ينفصل عن فعل الشّرط، إذ لو قلت: "إن تضرب" لم يجز و ووجب اقتران أحدهما بصاحبه، فلما كان كذلك ثبت أنّ كلّ واحد منهما يقتضي الجزاء و إذا اقتضياه معا عملا فيه معا.[1]

وأما موجب كونه علامة خبر المبتدأ الرّفع وذلك من خلال الذكر مشابهته بالفاعل، قال الشّيخ أبو الحسين:" خبر المبتدأ جزء من الجملة مفتقر إليه فشابه الفاعل" و قوى ذلك بأنّه الجزء الثاني من الجملة، كما أنّ الفاعل كذلك، ألا ترى أنّ مرتبة" منطلق" بعد"زيد" في قولك" زيد منطلق" وكما أنّ مرتبة الفاعل بعد الفاعل فـ"زيد" في قولك:" قام زيد" بعد"قام" ما قبله، فالذي أوجب له أن يكون مرفوعا غير الذي عمل الرّفع فيه، وذلك أنّ مشابهته للفاعل أوجبت أن يكون علامة الرّفع بعامل ثمّ كان بذلك العامل ما وصفنا من الابتداء و المبتدأ.

وكما أنّ مشابهة يفعل و أخواته للاسم أوجبت أن يكون له اختلاف آخر باختلاف العوامل، و تلك العوامل ثلاثة أشياء:

[1]- عبد القاهر بن عبد الرّحمان بن محمّد الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ص217/216.

أولا: عامل الرّفع وقوعه موقع الاسم.

ثانيا: عامل النّصب "لن"

ثالثا: عامل الجزم" لم"[1]

و قد نصّ الإمام عبد القاهر إلى عامل معنويّ جديد لم يتطرّق إليه سيبويه وهو أنّك إذا قلت "مررتُ بزيدٍ الظَّريفِ"، و"رأيتُ زيداً الظّريفَ"، و"جاءني زيدُ الظريف" فإنّه يجرّ "الظريف" بكونه صفة لمجرور أو مرفوع أو منصوب معنى يعرف بالقلب، وليس للّسان فيه نصيب"[2]

وهذه الزّيادة من الإمام عبد القاهر للعامل المعنوي الثالث تشير بلا شكّ إلى تفاعله الرّحب مع فكرة العامل.

- **التّعليل:**

التّعليل في اللّغة من مادة "علل"، ومنه تعلّل الأمر واعتلّ أي تشاغل به، وتعلّل به أي تلهى به، وتعلّه الصّبي أي ما يعلل به ليسكت.[3]

وفي الاصطلاح هو تبيين علّة الشيء[4]، وهو الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم.[5] فالعلّة تأتي لتصوغ إجراء حكم المقيس عليه على المقيس[6] فهي تعدّ السّبب الذي يفسّر الظاهرة اللّغويّة رفعا ونصبا وجزما في حالة الإعراب، أو ضما وفتحا وكسرا وسكونا في حالة البناء.[7]

أو هي بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغويّة و القواعد النّحويّة[8]

لقد ارتبط التّعليل بالنّحو منذ نشأته ارتباطا وثيقا، لكونه يعدّ وسيلة معرفيّة تساعد على تفسير ظواهره وقواعده وأحكامه، فهو يعدّ وسيلة النّحو الاقناعيّة في تثبيت تلك الظّواهر والأحكام والقواعد، وذا مما شجّع النّحويّين لجعل التّعليل ميدانا تتبارى فيه قدراتهم

---

[1]- المرجع نفسه، ص218.

[2]- المرجع نفسه، ص120.

[3]- أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، ص40، ط1، بيروت، 2000م.

[4]- محمد علي التّهانوي: موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم، ص289، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، ط1، بيروت، 1990م.

[5]- محمد العيد: أصول النّحو العربي، ص52، ط4، القاهرة، 1410هـ/1989م.

[6]- محمد التونجي وراجي: المعجم المفصّل في علوم اللّغة(اللّسانيات)، ص417، دار اكتب العلميّة، ط1، بيروت، 1993م.

[7]- محمود أحمد الدّراويش: مدخل إلى علم النّحو العربي، ص41، ط1، عمان، 1993.

[8]- علي أبو المكارم: أصول التّفكير النّحوي، ص127، دار الثّقافة، دط، بيروت.

العقليّة ونتاجها الفكري مما يتبيّن فيها الأسباب التي بنيت عليه القواعد النّحويّة بشتى مبانيها وأسسها على النّهج الصّحيح.

أما الإمام عبد القاهر الجرجاني فقد كان حفيا في بيان التّعليل في شتى مِلّفاته النّحويّة ليبرز لنا الدّقائق الخفيّة التي تشملها المسائل النّحويّة بطريقة عقليّة فلسفيّة منظمة/ مظهرا الأسباب التي دعت لهذا البناء أو ذاك.

ولقد اتّسم منهج عبد القاهر في التّعليل بعدّة سمات منها ما يلي:

أوّلا: التّرجيح:

إذ يعدّ التّرجيح من السّمات التي انتهجها عبد القاهر في التّعليل لكونه يعرض العلل في المسائل النّحويّة ثم يرجح ما يراه مناسبا و من أمثلة ذلك ما يلي:

- تعليليه اختلاف النّحويين في ليس، قائلا: " وأمّا ليس فقد اختلف النّحويّون فيه: فمنهم من أجراه مجرى مازال وما فتئ في أنّه يقدّم الخبر فيه على الاسم، كقولك: ليس منطلق زيد. و لا يقدم على نفس ليس، فلا يقال: منطلقا ليس زيد، و منهم من أجراها مجرى كان فأجاز فيها الأمرين: تقديم الخبر على الاسم، وتقديم الخبر على ما ليس نفسها، والمذهب الصّحيح هو الأوّل.[1]
- تعليله لحال المستثنى بعد إلا في كلام تام ومنفي "غير موجب"، إذ يقول: "واعلم أنّه جاءت في غير الموجب بعد كلام تام، كان في الاسم بعدها وجهان: أحدهما أن ينصب على الاستثناء ومثاله قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً، وكقراءة من قرأ:" ما فعلوهُ إلاّ قليلاً"[2] بنصب قليلا.
- و الوجه الثاني أن يجعل الاسم بعد إلاّ، الذي هو المستثنى تابعا للاسم قبل إلا الذي هو المستثنى منه، فنقول: ما جاءني أحد إلا زيد، و ما رأيت أحدا إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيد، وهذا الوجه هو الاختيار.[3]

[1]- الإمام عبد القاهر الجرجاني: شرح الجمل في النّحو، ص146، تحقيق خليل عبد القادر عيسى ابن الخرم، ط10، بيروت.

[2]- سورة النّساء، الآية77.

[3]- الإمام عبد القاهر الجرجاني: شرح الجمل في النّحو، ص188.

و تعليله يعتبر بناء المنادى المفرد على الضمّ إذ يقول: فبعد هذه المقدّمة تذكر وجه بناء قولك: "يا زيد" و"يا رجل" على الضّم. وهناك ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أن يعلم موجب البناء على الإطلاق.

الوجه الثاني: موجب الحركة.

الوجه الثالث: موجب تخصيصه بالضّم من بين الحركات.

و بعد أن وضّح العلل الموجبة لهذه الأوجه الثلاثة واختار من بينها ما رآه أقوى وأنسب وهو الوجه الثاني، فيقول: " والأمتن ما ذكرنا في صدر الكتاب من أن هذا النّحو لما خصّ بالبناء على الحركة للدّلالة على التّمكن، عمد إلى أقوى الحركات ليكون أبلغ في التّمكن فاعرفه.[1]

ثانيا: طريقة الشّرح و الإيضاح:

يعد أسلوب الحوار و المناقشة من أقدم الطرائق المنهجيّة العلميّة، تطرّق إليها علماء اللّغة الأوائل عند تأليف كتبهم. كان في البداية نقلا للأسئلة و الأجوبة التي تدور بين الأستاذ و تلميذه، كما وضح في كتاب سيبويه، وبمرور الزّمن تطوّر. ذلك أحد المؤلف الكتاب ووضع الأمثلة التي تدور في ذهنه فيجيب عنها ويكون هو السائل و المجيب في الوقت ذاته، وغايته تتمثل في التّيسير والسّهولة في فهم المسائل وحفظها و استخدم الجرجاني هذا الأسلوب بكثرة في مؤلّفاته، كما يلي:

- تعليله دخول "الواو" على جملة الحال. مثل: "جاءني زيد وهو يسرع" أو "وهو مسرع" أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ونجد في المثال "جاءني زيد يسرع" فالجواب ذلك المعنى: "جاءني زيد وهو يسرع" على استئناف إثبات للسّرعة ولم يكن ذلك في "جاءني زيد يسرع"[2]

[1]- الإمام عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ص75.

[2]- الإمام عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص216، تعليق محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، ط3، جدّة.

- تعليله الفرق بين المبتدأ و الخبر: إن سأل سائل فقال: بماذا يكون أوّلا لثانٍ؟ بأن يبدأ باللّفظ؟ وبمعنى يوجب له الأوليّة والجواب أنّه لا يجوز الاعتبار في ذلك كونه أوّلا باللّفظ، وبكونهم يقدّمون الخبر في المبتدأ في اللّفظ. مثل: (منطلقٌ زيدٌ)، ولو كان المبتدأ يكون من جهة تقدّمه في اللّفظ أوّلا لكان ينبغي أن لا يصحّ تقديم الخبر عليه.[1]
- تعليله جواز دخول "أي" على المعطوف عليه وامتناع ذلك مع المعطوف نحو: وذلك أن حكم المعطوف أبدا يمتنع فيه ما يمتنع في المعطوف عليه، وإذا كان ذلك لم يصح إدخال الألف و اللام على المنادى، فلا يجوز أن نقول: "يا الرّجل" لكونه لا يصحّ ذلك في المعطوف أيضا، والجواب الذي أوجب جواز ذلك في المعطوف، مع امتناعه في المعطوف عليه وما ذكر في المثالين من "الألف" و"اللام" في الاسم كون المعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب.
- تعليله عدم جواز جرّ الصّفة ووجوب النّصب.مثل: "لقيته الأمس الأحداث" وذلك يجر الصّفة ووجب النّصب. وكذلك في المثال التالي: "جاءني هؤلاء الظّريفين" إتّباعا للفظ، فالجواب أن المنادي مخالف، وذلك أنّ الضّم أطرد في كلّ معرفة. مثل: "جاءني أحمد" فعمل صفته على اللّفظ، كما يفعل ذلك في المعرب نحو: "جاءني أحمد الظّريف" ولم يجز في ذلك المثال "أمس" لأنّه كل ما كان ظرفا كـ"أمس" يطرد فيه البناء على الكسر.[2]
- تعليله قولهم بأنّ الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل، وآخر الكلمة قد تختلف و لا يكون ذلك الاختلاف إعرابا.[3]
- تعليله في عدم رفع الفعل الماضي في مثل "ضرب" مع إمكان وقوعه موقع الاسم نحو: "مررت برجل ضارب أمس" الفعل "ضرب" لم ترفع لوقوعه موقع الاسم فتقول "ضرب" كما رفعت "يكتب"؟ والجواب من غلط لأجل وقوع المضارع موقع الاسم إنّما عمل فيه الرّفع بعد استحقاقه الإعراب بالمشابهة في

[1]- الإمام عبد القاهر الجرجاني: شرح الجمل في النّحو، ص141.
[2]- الإمام عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، ص88.
[3]- المرجع نفسه، ص76.

المثال الماضي لم تحصل له تلك المضارعة فيجب أن يعمل فيه الرّفع وقوعه موقع الاسم.[1]

6-المسائل النّحويّة عند عبد القاهر الجرجاني:

عرّف سيبويه الكلم بأنّه: "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.[2]

كما نجد المبرد يعرّف الكلام كله بأنّه: " اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيا أو أعجميا."[3]

ويعرّف أيضا أبو جعفر النّحاس الكلم متّبعا قول السابقين فيقول: "فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو صلح فيه حرف من حروف الخفض مثل: رجل وفرس وزيد وعمر و ما شابه ذلك، والفعل ما دلّ على المصدر، وحسن فيه الجزم والتّصرّف مثل: قام يقوم، وقعد يقعد، والحرف ما دلّ على معنى في غيره وخلا من دليل الاسم والفعل، مثل: هل وبل، ومن وإلى، ومتى وقد وما شابه ذلك.[4]

ثمّ يأتي عبد القاهر الجرجاني مبيّنا المعاني النّحويّة التي يشتملها الكلم بتوسّعاته الجميلة التي تحمل بين طيّاتها الدّلالات المتناسقة ضمن الكلام مشيرا إليها بقوله: "معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها من بعض"[5] وقد ذكر الإمام: "أنّ كل لفظة تدلّ على معنى فهي كلمة، وتجمع الكلمة على الكلمات و الكلم، ثمّ الكلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف."[6]

إنّ تعليق الكلم بعضها ببعض طرق معلومة حيث سردها الإمام واستقصاها كما يلي:

- أوّلا: تعلّق اسم باسم.
- ثانيا: تعلّق اسم بفعل .

---

[1]- المرجع نفسه، ص96.

[2]- سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، ص12، تحقيق وشرح عبد السّلام هارون، الهيأة المصريّة العامة للكتاب، ط2، مصر، 1977م.

[3]- أبي عباس محمد بن يزيد المبرّد: المقتضب، ص141، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التّراث، القاهرة.

[4]- أبو النّحاس النّحوي: الثّقافة في النّحو، ص14، تحقيق كوركيس مراد، مطبعة الحاني بغداد.

[5]- الإمام عبد القاهر الجرجاني: الجمل في النّحو، ص127، ط1، بيروت.

[6]- الإمام عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص4.

- ثالثا: تعلّق حرف بهما.

- **القسم الأوّل: تعلّق اسم باسم:**

لقد ذكر الجرجاني في هذا القسم طرائق تعليق الاسم بغيره من الأسماء، وذكر كذلك الاحتمالات الواردة في ذلك بقوله:«فالاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون خبرا عنه، أو حالا منه، أو تابعا له صفة أو تأكيدا، أو عطف بيان، أو بدلا، أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأوّل مضافا إلى الثّاني، أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثّاني عمل الفعل، ويكون الثّاني في حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك في اسم الفاعل نحو: "زيدُ ضاربُ أبوه عمرًا"، وكقوله تعالى:" أَخْرِجْنَا مِنْ هذه القَرِيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا"[1]، وقوله تعالى:"وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَاهِيَةٌ قُلُوبُهُم"[2]، واسم المفعول نحو "زيد مضروبُ غلمانِه"، وكقوله تعالى:" ذلك يومٌ مجموع له النّاسُ"[3]و صفة مشبّهة نحو:"زيدُ حسنٌ وجهُه، وكريمٌ أصلُه، وشديدٌ ساعدُه"، والمصدر نحو: " عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا"،و كقوله تعالى:" أو إطعامُ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيما"[4]، أو بأن يكون تمييزا قد جلاه منصبا عن تمام الاسم ومعنى"تمام الاسم" أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة، وبذلك بأن يكون فيه نون تثنية، نحو:قفيزان برّا"، أو نون جمع نحو" عشرون درهما"، او تنوين نحو:"راقود خلًّا"، و"ما في السّماء قدر راحةٍ سحابًا"، أو تقدير تنوين نحو:" خمسة عشر رجلًا"، أو قد يكون قد أضيف إلى شيء، فلا يمكن إضافته مرّة أخرى نحو:"لي ملؤُهُ عسلًا"، وكقوله تعالى:" ملئ الأرض ذهبا"[5]»

- **القسم الثّاني: تعلّق اسم بفعل:**

تعلّق اسم بالفعل ذكر الجرجاني بأنّه يكون إمّا فاعلا له، أو مفعولا، فيكون مصدرا قد انتصب به نحو:"ضربت ضربًا" ويقال له المفعول المطلق أو مفعولا به نحو:" ضربتُ زيدًا"، أو ظرفا مفعولا فيه زمانا أو مكانا مثل:"خرجت يومَ الجمعةِ، ووقفت أمامك"، أو

[1]- الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص4.
[2]- سورة النّساء، الآية 75.
[3]- سورة الأنبياء، الآية 2-3.
[4]- سورة هود، الآية 103.
[5]- سورة آل عمران، الآية 91

مفعولا معه نحو: "لو تُرِكَت النّاقة و فصيلها لرضعها"، أو مفعولا معه لقوله تعالى:" ومن يفعلْ ذلك ابتغاءَ مرضاتِ اللّهِ"[1]، أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول، ذلك في خبر "كان" وأخواتها، و الحال و التّمييز مثل:" طاب زيدُ نفسًا، و حسُنَ وجهًا، وكرُمَ أصلًا ".

- **القسم الثّالث: تعلّق حرف بهما:**

تعلّق الحرف بهما لديه ثلاثة أضرب هي:

7- الضّرب الأوّل: و هو أن يتوسّط الحرف بين الفعل و الاسم فيكون ذلك في حروف الجرّ التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ملا لا تتعدّى إليها بأنفسها من الأسماء مثل:"مررت" فلا يصل إلى نحو "زيد وعمرو"، فإذا قلنا"مررت بزيدٍ، وعمرو أو على زيدٍ" وجدناه قد وصل "بالباء أوعلى".

8- الضّرب الثّاني: وهو ما يتعلّق به الحرف بما يتعلّق به في باب العطف وذلك أن يدخل الثّاني في عمل العامل في الأوّل نحو:" جاءني زيد وعمرو" و"رأيت زيدًا وعمرو" و"مررت بزيدٍ وعمرو".

9- الضّرب الثّالث: تعلّق بمجموع الجملة كتعلّق حرف النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أنّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتّقييد، وبعد أن يند إلى شيء، ومعنى ذلك إذا قلت:"ما خرج زيد" و"ما زيد بخارج" لم يكن النّفي الواقع بهما متناولا الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعا من "زيد" ومسندا إليه، وإذا قلت:"هل خرج زيد" لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقا ولكن عنه واقعا من"زيد"، وإذا قلت:"إن يأتني زيدُ أكرمه" والإتيان لم تكن جعلته شرطا بل الإتيان من "زيد"، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاء للإتيان بل واقع.

وقد أشاد عدد من المبحثين بجهود الجرجاني في مجال التّعليق وأثر ذلك في النّظم الكلام، وحيث ذكر الدّكتور بدوي طبانة: بأنّ" المعاني التي تنش من تعلّق الاسم بالاسم ، أو تعلّق الاسم بالفعل، وتعلّق الحرف بهما هي معاني في النّحو وأحكامه، فالتّعلّق و الإسناد يفهمان من النّحو، وعنهما تكون المعاني في النّحو التي يريد

[1]- سورة النّساء، الآية 114.

المتكلّم إبرازها ويستطيع السّامع إدراكها، ولا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النّحو ومعنى من معانيه"

الحذف و الذكر:

الحذف سمة لغوية لجأ إليها العرب في كلامهم من أجل التّسهيل والتّخفيف عليهم والإيجاز في كلامهم، وأوّل من استعمل هذا المصطلح سيبويه في كتابه حيث تحّث عنه في أكثر من موضع وذلك من خلال شرحه لبعض الاحتمالات النّحويّة في عدّة مواضع كما يلي في قول الله عز وجل: " والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعدّ الله لهم مغفرة وأجرا عظيما"[1] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك: " ونخلع ونترك من يفجرك"[2]

وقد أشار الزجاج للحذف ومثّل له بآيات الذكر الحكيم، ومن ذلك ذكره لحذف حرف الجر في قوله تعالى:" اهدنا الصّراط المستقيم"[3] وقوله تعالى:" ويهديهم إليه صراطا"[4] لأنّ العرب تقول هديته إلى الطّريق، فإذا قال: هديته، فهناك حذف.

وتحدث الرّماني بتوسّع عن الحذف مبرزا فيه سرا بلاغيا جميل، وذلك أنّ النّفس تذهب في كلّ مذهب، وكون الحذف يجعل العقل يفيض بالخيال الجميل فيما تكون عليه الجنّة التي سوف تساق إليها، ولقوله تعالى:" وسيق الذين اتّقو ربهم إلى الجنّة زُمرا حتى إذا جاؤوها وفتّحت أبوابها"[5]

ويعتبر ابن جني من العلماء الذين اهتموا بدراسة الحذف دراسة واسعة وعميقة، وذكر أيضا أنه يكون في الحركة والمفرد والجملة واشترط لحدوثه وجود دليل عليه، كما تحدّث عن حذف المبتدأ و الخبر والمضاف مفردا و المضاف إليه.

ومن الأمثلة القرآنيّة التي اعتمدها ابن جني مستدلا بها على جمال الحذف وإيجازه وعلى غزارة العلم العربية قراءة الآية الكريمة، لقوله تعالى: "أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت وإلى السّماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت"[6]

---

[1]- سورة الأحزاب، الآية35.
[2]- سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط2، مصر.
[3]- سورة الشورى، الآية56.
[4]- سورة النّساء، الآية175.
[5]- سورة الزمر، الآية73.
[6]- سورة الغاشية، الآية20/19/18/17.

وإذا انتقلنا إلى الإمام عبد القاهر الجرجاني، وجدناه يكشف عن القيمة الجماليّة للحذف، وينبّه على أهمّيتها لكونها بمثابة المفصل في تحديد المعنى." هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر و الصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة"

يشير عبد القاهر إلى إضمار الفعل وإعماله محذوفا بقوله: "وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون، كبيت الكتاب أيضا:

ديار ميَّةَ إذْ مـيٌّ تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

و من بين أنواع الحذف التي ذكرها الجرجاني بشيء من التفصيل نجد:

- **حذف المبتدأ:**

"و من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ،(القطع والاستئناف)، يبدؤون بذكر الرجل، ويقدّمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأوّل ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك، أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ.[1]

- **حذف المفعول به:**

من الواضع الأخرى التي يطرد فيها الحذف عند الإمام عبد القاهر الجرجاني حذف المفعول به، الذي فضّله على حذف المبتدأ، بقوله" إنّ الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن بصدده أخص، واللّطائف كأنّها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرّونق أعجب وأظهر."

- **إنّ ومواقعها:**

من عادة الإمام عبد القاهر أنّه لا يعرض للمسألة النّحويّة بمجرّد المرور عليها بل هو يبرز ويوضح الأمور التي غفل عنها النّحاة ويشير إلى الدّقائق التي عجز عن إدراكها المتخصّصون، ثم يتعرّض بعد ذلك لأصول المسألة وفروعها في شرح وتحليل، ويقول في

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص150.

صدر حديثه حول وجوه استعمال (إن): شرع عبد القاهر في بيان وظائف ووجوه استعمال (إن) في نظم الكلام كما يلي:

1-ربط (إن) للكلام كأنّه جملة واحدة:

تقوم (إن) بهذه الوظيفة عندما تأتي بين جملتين فتبدو الجملتان كأنّهما جملة واحدة، فدخول (إن) دلالة على ربطها بما قبلها وائتلافها معه واتحادهما به حتى كأنّ الكلامين قد أفرغا إفراغا واحدا، و كأنّ أحدهما سبك في الآخر[1]

2- دخول (إن) على ضمير الشّأن:

"إن" تدخل على ضمير الأمر والشّأن، فضمير الشّأن معها من الحسن واللّطف ما لا يمكن أن تراه إذا هي لم تدخل عليه[2]، وذلك مثل قوله تعالى: "إنّه من يتّق ويصبر فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين"[3]

3- تهيئتها النّكرة للابتداء:

ومما تصنعه "إن" في الكلام تهيئتها النّكرة وإصلاحها لأن يكون لها حكم المبتدأ؛ أي تكون محدثا عنها بحديث من بعدها.

4-التّقديم والتأخير:

يعد التّقديم والتّأخير من أهم الموضوعات التي تناولها النّحويون في دراساتهم، وأشاروا إليها أكثر من مرّة، وذلك ما نسب إليه الخليل في قوله:

" وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستقبح أن يقول: "قائم زيد" وذلك إذا لم تجعل قائما مقدّما على مبنيا على المبتدأ.[4]

إنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي يستقبح أن يكون التّقديم على نيّة جعله مبتدأ بل يكون التّقديم على نيّة التّأخير.

وأما سيبويه فقد أشار إلى التّقديم والتّأخير وربطه بالعناية والاهتمام فقال: " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أبنى، إذ كان جميعا بهما فهم ويعنيانهم"[1]

---

[1]- المصدر نفسه، ص150

[2]- المصدر نفسه، ص151.

[3]- سورة يوسف، الآية95.

[4]- سيبويه: الكتاب، 33.

وازداد الأمر وضوحا عند ابن جني الذي أفرد التقديم والتأخير بفصل كامل مبينا ما جاز تقديمه نحويا، وقد اكتفى فيه بذكر المفعول به والفاعل فهو يقول: "فصل في التقديم والتأخير وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار. الأوّل كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل تارة أخرى كـ"ضرب زيدا عمرو" و"سار يوم الجمعة جعفر" و"يوم الجمعة سار جعفر" وكذلك الحال نحو: "جاء ضاحكا زيد" أو "ضاحكا جاء زيد"[2]

وعلى الرّغم من تناول النّحاة لهذا الموضوع إلا أنّهم لم يركّزوا على المقصد أو الهدف من وراء التقديم والتأخير، وإن كانوا قد تناولوه في سياق عرضهم القواعد النّحويّة بشكل تام.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد نبّه إلى أهمّية التقديم والتأخير قائلا: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التّصرّف بعيد الغاية، لا يزال عند بديعه، ويفضي لك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد بسبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللّفظ مكانه إلى مكان"[3]

والتّقديم عند الجرجاني على وجهين هما:

الوجه الأوّل: تقديم على نيّة التأخير، وذلك أن يظل المقدم على حكمه النّحوي كأنه آخر، ومثال ذلك أمران:

أوّلا: تقديم الخبر على المبتدأ، نحو: "منطلق زيد" فيظل "منطلق" خبرا مرفوعا وإن تقدّم.

ثانيا: تقديم المفعول على الفاعل، نحو: "ضرب زيد عبد الله" وليس في الأصل، وإنّما يكون التّقديم والتّأخير على قدر العناية والاهتمام، وذلك أنك تقول: "أعطى الأمير زيد" فتقدّم "الأمير" وإن كان مفعولا وكان "زيد" فاعلا لأجل أنّ العناية بالأمير أكد، ولو قلت "أعطى زيدا الأمير" فقدمت المفعول الذي أصله التأخير مع أنه غير معني بشأنه وأخرت الأمير الذي استحق التقديم من وجهين هما:

---

[1]- المصدر نفسه، ص34.

[2]- ابن جني: الخصائص،382.

[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص106.

1- العناية

2- أنّه فاعل لم يحسن، لأجل أنّك تقدّم المفعول من غير اهتمام يوجب ذلك.[1]

الوجه الثاني: تقديم لا على نية التأخير، وفيه ينتقل حكم المقدم إلى غير حكمه، ويختلف إعرابه، ونضرب مثلا على هذا الوجه المثالين التاليين:

أوّلا: تساوي المبتدأ والخبر في التّعريف، فيحتمل أي منهما أن يكون المبتدأ نحو: "زيدٌ المنطلقُ" على أن يكون "زيد" المبتدأ، وتقول " المنطلقُ زيدٌ" على أن يكون "المنطلق" مبتدأ، وتقديم زيد في المثال الأوّل جعله مبتدأ في حين أن تأخيره في المثال الثاني غير إعرابه إلى الخبر.

ثانيا: التقديم في باب الاشتغال، مثل:"ضربتُ زيداً"، "زيدٌ ضربتُه"، هذا التّقديم "لزيداً" ينقل إعرابه من المفعول به في الجملة الأولى، إلى مبتدأ في الجملة الثانية حيث يشتغل الفعل بضمير "زيد" وتكون الجملة الفعليّة في موضع خبر المبتدأ

وينتقد الجرجاني سيبويه انطلاقا من أنّه لم يذكر في التّقديم غير العناية والاهتمام، وذلك بقوله: فال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول إنّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم و يعنيانهم من غير أن يضرب على ذلك مثالا[2]

فعبد القاهر يرى سيبويه ممن تعرّض لموضوع التّقديم والتّأخير دون أن يتوسّع في معاني هذا الأسلوب، حيث لم يفصّل سيبويه مواضع العناية والاهتمام الكامنة وراء التّقديم والتّأخير، وإنّما اكتفى بمجرّد ذكرها وسردها.

كما أظهر الجرجاني موضوع التّقديم والتّأخير بمظهر رائع من حيث التّحليل، فجعله بابا عظيما من خلال العلم وهيبته مبرزا فيه الأحكام النّحويّة التي استقلت بقواعد نحويّة وبلاغيّة.

ولا ينفي الجرجاني أن العناية والاهتمام من العناصر المقرّرة لمسألة التّقديم والتّأخير.[3]

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ص225.

[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص108.

[3]- المصدر نفسه، ص112.

ويبيّن الجرجاني هذه الفروق بين التّقديم والتأخير في عدّة ضروب، كالتالي:

الاستفهام بالهمزة:

يعالج الجرجاني الاستفهام بالهمزة من منطلق أنّ معنى هذا الاستفهام مع الفعل الماضي، إنّما هو للتّقرير أي أنّك تسأل عن الفعل لتقرير فصول الفعل أو نفيه، وتسأل عن الاسم لتقرير كونه فعلا أو غير ذلك.

أما تقديم المفعول به مع الهمزة فلا يتناوله الجرجاني في باب الاستفهام إلا مع الفعل المضارع، ويطلق الجرجاني "دستورا" مفيدا في هذا المجال من كلّ ما سوّاه وهو: " انّه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له في ذلك المعنى في الخبر، وذلك انّ الاستفهام استخبار، والاستخبار هو الطلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك كان مجالا أن يفرق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام، فيكون المعنى إذا قلت "أزيدٌ تكلّم؟" غيره إذا قلت "أقام زيدٌ؟" ثمّ لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: "زيد قام" و"قام زيد" سواء، ذلك لأنّه يؤدي إلى أن تستعمله أمرا لا سبيل فيه إلى جواب، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبته لك بها على ذلك الوجه.[1]

ويرى الجرجاني أنّ معنى الجملة الاستفهاميّة تختلف فيها إذا كان الفعل ماضيا أو مضارعا، إذ لكل جملة استفهاميّة دلالة ومعنى يختلف بحسب الفعل المستخدم، ومن بين أنواع الاستفهام مع الأفعال كما قسّمها الجرجاني ما يلي:

أوّلا: الفعل الماضي

1- تقديم الفعل الماضي:

يقول الجرجاني: لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم.[2] إذ يكون تقديم الفعل بغير معنى تقديم الاسم، فيتقدّم الفعل الماضي في الاستفهام بالهمزة إن كان الشّك في الفعل نفسه، وكان المراد معرفة وقوع الفعل أو عدمه، نحو قولك: "أفعلت" وأنت لا تدري إن وقع الفعل أم لم يقع.[3]

2- تقديم الاسم:

[1]- المصدر نفسه، ص113.
[2]- المصدر نفسه، ص116.
[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص119.

يتقدّم الاسم في الاستفهام بالهمزة على الفعل الماضي، عن كان الشّك في الفاعل من هو، فتقول: "أأنت فعلت؟" وأنت تعلم بوقوع الفعل من غير أن تعرف من أوقعه، نحو: " أأنت بنيت هذه الدّار"، وأنت تعرف أن الدار مبنيّة من الباني، أو كأن تقول:" أأنت قلت هذا الشّعر" أو" أأنت كتبت هذا الكتاب" وأنت تعرف الشّعر مقولا، والكتاب مكتوبا.[1]

ولا يجوز أن تقول: " أنت بنيت الدّار التي كنت على أن تبنيها؟" إذ إنّ هويّة الباني محدّدة أصلا، وهي"أنت" لذلك لا يصلح الاستفهام منها بل من الفعل إن تمّ أم لم يتم.

ومن المنطلق ذاته لا تقول:" أأنت قلت الشّعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟" أو "أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟"، فلا تبتدئ بالاسم وأنت تعرفه، بل الفعل إذا الشّك واقع فيه.[2]

كما ويفسد أيضا عند الجرجاني أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا؟ أي لا يجوز أن تسأل "أبنيت هذه الدّار؟" وأنت تشير إلى الدّار. أو تقول:" أقلت هذا الشّعر؟" وأنت تتبع الهمزة بالمستفهم عنه، وهو الفاعل إذا الشّم واقع فيه.[3]

ومختصر ذلك أنّه لا فائدة من السّؤال عن فاعل فعل علم مطلق إلا إذا خصصت.

ولقد استشهد الجرجاني على هذا الضرب بالأدلّة والشّواهد القرآنيّة الكثيرة ليزيد وضوح التّقديم في الاسم والفعل الماضي في الاستفهام بالهمزة، فمن ذلك جعله التّقرير في قول الله تعالى: "أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم"[4]، فيعلّق الجرجاني على هذه الآية بأنّهم أرادوا أن يقرروه بأنّه هو الفاعل لا بأنّ الفعل قد حصل، لأنّ الفعل وهو الكسر ظاهر مشار إليه فلا معنى للتّقرير به، ولأنّه لو كان الغرض من التّقرير بالفعل كان الجواب "فعلت أو لم أفعل" ولكنّه أجاب بنسبة الفعل إلى " كبيرهم" نفيا لما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره، فدلّ ذلك على أن المطلوب التّقرير بالفاعل لا بالفعل.[5]

5-الفروق في الخبر:

[1]- المصدر نفسه، ص170.
[2]- المصدر نفسه، ص180.
[3]-المصدر نفسه، ص185.
[4]- سورة الأنبياء، الآية62.
[5]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص195.

لقد عرّف النّحاة الخبر كثيرا، منهم سيبويه الذي أطلق عليه مصطلح المسند او المبني عليه.[1]

كما نجد المبرّد الذي ذكر نوعين للخبر في قوله: "اعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء في المعنى، نحو:"زيد أخوك" و"زيد قائم" فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأوّل فيكون له فيه ذكر فإن لم يكن على أحد هاذين الوجهين فهو محال.

وبيان ذلك: "زيد يذهب كلامه" و"زيد أبوه قائم" و"زيد قام عمرو إليه" "زيد قام عمرو" لم يجز، لأنّه ذكر اسما، ولم يخبر عنه بشيء، وإنّما خُبِر عن غيره. ويزداد الأمر وضوحا في تعريف ابن السّراج، غذ يقول فيه:" الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيد به السّامع، ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التّصديق والتّكذيب، ألا ترى أنّك إذا قلت: "عبد الله جالس" فإنّما الصّدق والكذب وقع في جلوس عبد الله، لا في عبد الله، لأنّ الفائدة هي في جلوس "عبد الله"، وإنّما ذكرت عبد الله لتستند إليه "جالسا" فإذا كان خبر المبتدأ اسما مفردا فهو رفع نحو: "عبد الله أخوك" و"زيد قائم"

وخبر المبتدأ ينقسم إلى قسمين: إما أن يكون هو الأوّل في المعنى، أو أن يكون غير الأوّل ويظهر فيه ضميره، نحو: "عمرو ضربته" و"زيد رأيت أباه"، فإن لم يكن على أخذ هاذين فالكلام محال.[2]

أما عبد القاهر الجرجاني، فقد أبرز منذ البداية الفروق التي يحدثها الخبر في النّفس من معنى. حيث قسّم الخبر إلى قسمين هما:

الأوّل: الخبر الذي هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة بدونه، نحو: "زيد منطلق" فمنطلق خبر المبتدأ الذي به تتم الفائدة والعمل في نحو: "خرج زيد" فكل واحد من هاذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة.

الثاني: الخبر الذي ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له كالحال في نحو:"جاءني زيد راكبا"، وذلك لأنّ الحال خبر في الحقيقة، من حيث انّك تثبت بها المعنى لدى الحال، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، وقد اثبت الرّكوب في

[1]- سيبويه: الكتاب، ص126.
[2]- المصدر السابق، ص128.

قوله: "جاءني زيد راكبا" لزيدٍ. إلا أن الفرق أنّك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم نناشره به، بل ابتدأت فأثبت المجيء، ثمّ وصلت به الرّكوب، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته. وأما في الخبر المطلق، نحو: "زيد منطلق" و"خرج عمرو" فإنّك مثبت للمعنى إثباتا جردته له، وجعلته يباشره من غير أن تنتسب بغيره إليه.[1]

ولقد عدد الجرجاني عدّة وجوه للفروق بين الخبر، كما يلي:

أولا: الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم وبينه إذا كلن بالفعل في الإثبات: يقول الجرجاني: " الاسم يثبت به المعنى للشّيء من غير أن يقتضي تجدّد شيئا بعد شيء، أما الفعل فموضوعه على أنّه يقضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء, نحو: "زيد منطلق" فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون فيه المعنى كالمعنى في قولك: "زيد طويل"، وعمرو قصير"، فكمل لا تقصد إلى ان تجعل الطول والقصر يتجدد ويحدث. بل توجّبهما وتثبّتهم فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرّض في نحو: "زيد منطلق" لأكثر من إثباته لزيد.[2]

فإنّه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: "زيد ها هو ذا ينطلق" فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه.

ثانيا: الفرق بين الخبر إذا كان صفة مشبّهة، والخبر إذا كان فعلا: ويؤكّد الجرجاني هذا بأنّ متى اعتبرت الحال في الصّفات المشبّهة وجدت الفرق ظاهرا بيّنا، ولم يعترضك الشّك في انّ أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، فإذا قلت: "زيد طويل" و"عمرو قصير" لم يصلح مكانه"يطول" و"يقصر"، وإنّما تقول "يطول" و"يقصر" إذا كان الحديث من شيء يزيد وينمو كالشّبر، والبنات والصّبي ونحو ذلك، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر، فأما وأنت تحدث عن هيأة ثابتة وعن شيء قد استقرّ طوله ولم يكن ثمّة تزايد وتجدد، فلا يصلح فيه إلا الاسم.[3]

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص173.

[2]- المرجع نفسه، ص174.

[3]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، 185.

وهذه لفتة جميلة من لفتات الجرجاني الرّائعة، والتي تطلّعنا على المنهج الدّقيق الذي ممن خلاله فضّل إلى تفضيل صفة الاسم على صيغة الفعل في هذا المقام، فلا معنى لصيغة الفعليّة في مثل هذا السّياق.

ثالثا: الفرق بين الخبر إذا كان فعلا وبينه إذا كان اسما: يقرّر الجرجاني بداية بأنّه في مواضع كثيرة صاحبه وجب أن تقضي بثبوت الفرق، حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان آخر، ونعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي، وينعكس لك هذا الحكم، أعني أنّك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤدّيه، فمن البين في ذلك قول الأعشى:

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في يفاعٍ تحرَّقُ
تشبّ لمقرورين يصطليانها ويأت على النّار النّدى والمعلق

يعلّق الجرجاني على البيتين بقوله: معلوم لو قيل " إلى ضوء نار متحرّقة" عنه الطّبع وأنكرته النّفس، ثمّ لا يكون ذلك النّبر وذاك الإنكار من أجل القافيّة وأنّها تفسد به، بل من جملة أنّه لا يشبه الغرض ويليق بالحال[1]. ففي رأي الجرجاني أن استخدام الفعل "تحرق" أصلح في هذا السّياق من لفظة "متحرقة" لأن الفعل "تحرّق" يدلّ على التّجديد في الالتهاب والاشتعال، أما لفظة "متحرّقة" فتدل على نار قد ثبتت لها هذه الصّفة.

ويزيد الأمر وضوحا بقوله تعالى: " هل من خالق غير الله يرزقكم من السّماء والأرض"[2] لو قيل: " هل من خالق غير الله رزاق لكم" لكان المعنى غير ما أريد. ومن ثمّ يؤكد الجرجاني الفرق بين الخبر إذا كان فعلا، والخبر إذا كان اسما، فيقول: "ولا ينبغي أن يغرّك أننا إذا تكلّمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدّرنا الفعل في هذا النّحو تقدير الاسم. كما نقول في "زيد يقوم"، إنّه في موضع "زيد قائم"، فإنّ ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده اختراق، فإنّهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن احدهما فعلا والآخر اسما، بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلين، أو يكونا اسمين.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص176.
[2]- سورة فاطر، الآية3.
[3] المصدر نفسه، ص190.

رابعا: الفرق في المعنى بين تعريف الخبر بـ "ال" وتحريره منها.

بعد أن حقق الإمام الجرجاني القول في الفرق بين الإثبات في الخبر إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل، شرع في الحديث عن الفرق في المعنى بين الخبر المعرفة، والخبر النّكرة ليبيّن الأغراض الخاصّة والفوائد التي تستفاد من كل منها، فيقول: "إذا قلت: زيد منطلق، كان كلامك مع من لا يعلم أن انطلاقا كان من زيد لا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء. وإذا قلت "زيد المنطلق" كان كلامك مع من عرف أن الانطلاق كان من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره.[1]

فيلاحظ أنّ التّنكير للخبر أجاد الإخبار لمتلق حاصل به حصلت به الإفادة ابتداء، بينما عند تعريف الخبر أزال شكا في ذهن المتلقي وزرع فيه يقينا، فيقول: " والنكتة أنّك تثبت في الأوّل الذي هو قولك: "زيد منطلق" فعلا لم يعلم السّامع من أصله أنّه كان وتثبت في الثاني الذي هو "زيد المنطلق" فعلا قد علم السامع أنّه كان ولكنّه لم يعلمه لزيد. فأفدته ذلك فقد وافق الأوّل في المعنى الذي كان له الخبر خبرا، وهو إثبات المعنى للشّيء.[2]

خامسا:وجوه تعريف الخبر بـ"ال" الجنسيّة:

لقد وضع الجرجاني حدودا معنويّة كثيرة لتعريف الخبر بـ"ال" الجنسيّة، وقد بيّن هذه الحدود كما يلي:

الحدّ الأوّل: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: "زيد هو الجواد، وعمرو هو الشّجاع" تريد أنّه الكامل، إلا أنّك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشّجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنّك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال فهذا كالأوّل في امتناع العطف عليه للاشتراك، فلو قلت: "زيد هو الجواد وعمرو" كان خلفا من القول.[3]

الحد الثاني: أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة، وترك الامتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنّه لا يوجد إلا

[1]- المصدر نفسه، ص190.
[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص195.
[3]- المصدر نفسه، ص189.

منه، ولا يكون ذلك إلا أذا قيّدت المعنى بشيء يخصصه، ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يقيّد بالحال، والوقت، نحو: "هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا"

الحد الثالث: ألا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور، لا كما كان في "زيد هو الشّجاع" تريد ألا تعتقد بشجاعة غيره، ولا كما ترى في قوله: "هو الواهب المائة المصطفاة" ولكن على وجه ثالث، وهو الذي عليه قول الخنساء:

إذا قَبُح البكاء على قتيل رأَيتُ بكاءك الحسن الجميلا

لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيّد الحسن بشيء، فيتصوّر أن يقصر على البكاء، كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولكنّها أرادت أن تقرّه في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي ال ينكره أحد، ولا يشك فيه شاكّ.[1]

ومثله قول حسان:

وإنّ سنام المجد عند آل هاشم بنو بنت مخزوم، ووالدك العبد

أراد أن يثبت العبوديّة ثمّ يجعل ظاهر المر فيها، ومعروفا بها، ولو قال "ووالد عبد"، لم يكن قد جعل حاله في العبوديّة حالة ظاهرة متعارفة.[2]

الحدّ الرابع: بيان أنّ المسند إليه تنطبق عليه الصّفة الموجودة في المسند، نحو: "هو البطل المحامي" و"هو المتقي المرتجى"، وأنت لا تقصد شيئا من وجوه التّعريف السّابقة، ولكنّك تريد أن تقول لصاحبك: "هل سمعت بالبطل المحامي؟" وكيف ينبغي أن يكون الرّجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه، فإن كنت قلته علما وتصوّرته حقّ تصوّره، فاشدد عليه يدك، فهو ضالتك وعنده بغيتك.[3]

كما يبيّن الجرجاني أن هذا المعنى يزداد وضوحا إذا كانت الصّفة التي تزيد عن المبتدأ مجراه على موصوف.

الوصل والفصل:

[1]- المصدر نفسه، ص121.
[2]- المصدر نفسه، ص183.
[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص182.

تحدّث العلماء في أكثر من موضع في مؤلّفاتهم عن مبحث الوصل والفصل في العربيّة، بدء من سيبويه الذي ذكره في أكثر من باب من أبواب كتابه، وكان من ذلك حديثه فيما أسماه "سبه كمال الاتصال" أو ما يسمى استئنافا دون أن يذكر هذا المصطلح، ففي باب " بدل المعرفة من النّكرة"، فقولك: "مررت برجل عبد الله" كأنه قيل له: "بمن مررت" أو ظنّ أنّه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو اعرف منه، وكذلك قول الشاعر:

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أحوالنا وعم بنو الأعمام

كأنّه حين قال: خبطن بيوت يشكر، قيل له من هم؟ فقال: أخوالنا وعم بنو الأعمام, وقد يكون مررت بعبد الله أخيك كأنّه قيل له من هو؟ او من عبد الله؟ فقال: أخوك. ونقول "مررت برجل الأسد شدّة" كأنّك قلت: "مررت برجل كامل" كأنّك أردت أن ترفع شأنه، وإن شئت استأنفت كأنّه قيل له من هو؟[1]

ثم ظهر هذا المصطلح عند الجاحظ في كتابه "البيان والتّبيين" موردا عدّة تعريفات للبلاغة، وكان مما قال ما يلي: "قيل للفارسي ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل والوصل."[2] فهنا أشار الجاحظ إلى أهمّية الفصل والوصل دون التّطرّق إلى تعريف خاص به,

أما أبو هلال العسكري، فقد توسّع في الحديث عن الوصل والفصل، حيث عقد فصلا كاملا في ذكر المقاطع والقول في الفصل والوصل، وبيّن أثره في فنّيات الكلام وجماله ونبّه على ضرورة مراعاته حيث جمع من ذلك بعض أقوال الفصحاء كما يلي:

1- قول المأمون عند سؤاله عن أبلغ النّاس، فقال:

لكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته، ولا يجعل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ ولا يكره المعاني على إنزالها من غير منازلها، ولا يعتمد الغريب الوحشي، ولا السّاقط السّوقي، فإنّ البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كالآلي بلا نظم"

2- قول أبو العباس السّفاح لكاتبه:

[1]- سيبويه: الكتاب، ص14.
[2]- الجاحظ: البيان والتّبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الأنجلو المصريّة، ص28.

فقف عند مقاطع الكلام وجذوره، وإياك أن تخلط المرعى بالمهمل، ومن علية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل.

3- قول يزيد بن معاوية:

"إياكم أن تجعلوا الوصل فصلا، فإنّه أشدّ وأعيب من اللّحن"

4- قول الأكتم بن صيفي، لكاتبه إذا كاتب ملوك الجاهليّة قائلا:

فصلوا بين كل معنى منقض، وصلوا إذا كان الكلام معجونا بعضه ببعض[1]

ومن خلال ما أورده أبو الهلال العسكري فتتضح لنا أهمية الفصل والوصل عند العرب ومدى ما يهتمون به، وضورة الالتزام به في الأداء اللّغوي.

وكذلك يتناول الفرّاء الفصل والوصل ، ونصّ عليه في أكثر من موضع من آيات القرآن الكريم، فقال في قوله تعالى: " وإذ قال موسى لقومه اذكروا نعمة الله عليكم إذ أنجاكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب ويذبّحون أبناءكم"[2] وفي قوله تعالى :" وإذ نجّيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ذلكم بلاء من ربّكم عظيم"[3] فكلمة "يذبحون جاءت في الآية الأولى بـ" الواو" ومتّصلة بما قبلها، في حين جاءت في الثانية بدون واو منفصلة عما قبلها.

وفي قوله تعالى:" يضاعف له العذاب يوم القيامة"[4] ألا ترى أنّ تقول: عندي دابّتان: بغل وبرذون" ولا يجوز"عندي دابتان وبغل وبرذون" وأنت تريد تفسير الدّابتين بالبغل والبرذون، ففي هذا كفاية عما نترك فقس عليه.

فالفرّاء يرى أن الواو تطرح إذا كانت الجملة الثانية بينا للأولى، وهو ما سمّاه البلاغيون "كمال الاتصال" فالذّبح توضيح للعذاب، وتفسير له، ولا يقع حرف العطف بين

[1]- أبو الهلال العسكري: الصّناعتين، ص438.
[2]- سورة إبراهيم، الآية6.
[3]- سورة البقرة، الآية 49,
[4]- سورة الفرقان، الآية69.

التّفسير والمفسر، أما إذا كان المراد بالكلام الثاني غير الأوّل فيكون محل الوصل ، وتذكر الواو على أنّ الذبح غير سوم العذاب.

ويقول في موضع آخر لقوله تعالى: " أتتّخذنا هزءا قال أعوذ باللّه أن أكون من الجاهلين"[1] حيث لا حظ سقوط الواو من "قال أعوذ بالله" وهذا في القرآن كثير بغير الفاء، وذلك لأنّه جواب يستغني أوّله عن آخره بالوقفة عليه، فيقال ماذا قال لك؟ فيقول القائل: قال كذا وكذا، فكان حسن السّكوت يجوز له طرح الفاء وأنت تراه في رؤوس الآيات كذلك.

أما الجرجاني فقد اهتم اهتماما غير مسبوق بالفصل والوصل فكشف عنه اللّثام ورفع عنه الحجاب، وبحثه بحثا منظّما يقوم على التّحليل مبيّنا معناه الحقيق، جاعلا إتقان الفصل والوصل علما على البلاغة، وأمارة على جودة الكلام، وسرّا من أسرارها، فيقول: "لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروته... وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثمّ يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع "أو" من موضع "أم" وموضع لكن من موضع بل.[2]

ويقول في موضع آخر مبينا أهميّة الفصل والوصل عند العرب: "اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة واو توفنا من المعرفة من دون الكلام هم بها أفراد، وقد بلغ من قوّة الأمر في ذلك أنّهم جعلوه حدا البلاغة فقد جاء من بعضهم أنّه سئل عنها فقال: " معرفة الفصل من الوصل" ذلك لغموضه ودقة مسلكه، وأنّه لا يكمل لإفراز الفضيلة فيه أحد، إلا كمل لسائر معاني البلاغة.[3]

ويمكن تسجيل الملاحظات التّالية حول الفصل والوصل عند الجرجاني:

1- أنّ الوصل هو عطف الجمل بعضها ببعض.
2- أن الفصل هو ترك العطف فيها والمجيء بها مقطوعة.

[1]- سورة البقرة، الآية68.
[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص222.
[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص222.

3- أنّ معرفة الفصل والوصل وإدراك أبعادها المتكاملة يعد من خصائص لغة العرب الذين طبعوا على البلاغة فطريا.
4- أنّ الذّوق الفنّي عند العرب هو الذي جعلهم يركزون على معرفة الفصل والوصل.
5- أنّ العرب اعتبروا الفصل والوصل حدّا للبلاغة وسببا من أسبابها.
6- أن الخبرة بمواضع الفصل والوصل تعد من المسالك الدّقيقة، والمسائل الملحة التي تحتاج إلى تمعن ومزيد من النّظر.

وتتمثل أنواع العطف عند الجرجاني فيما يلي:

أولا: العطف وفائدته في المفرد

يحدّثنا الجرجاني عن المعاني الكامنة في عطف الاسم المفرد على المفرد وفائدته، فهي عنده تتمثل في إشراك الثاني في إعراب الأوّل ومن ثمّ إذا أشرك في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، أي أن الواو تنقل الحكم الإعرابي من الأوّل إلى الثاني، فالمعطوف على الموضوع هو فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب هو مفعول مثله كذلك.[1]

أما عطف الجمل عند الجرجاني فهي على ضربين:

الضرب الأوّل: أن يكون للجملة المعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد. فلا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد على المفرد، ومن ثم يكون وجه الحاجة إلى الواو ظاهرا والاشتراك بها في الحكم موجودا، من ذلك قول:" مررت برجل خُلُقه حسن، وخَلْقُهُ قبيح" وبذلك تكون الجملة الثانية قد أشركت في حكم الجملة الأولى، وذلك الحكم كونها في موضع جريانها صفة نكرة.

الضرب الثاني: وهو أدق من الأوّل نظرا لإمكانيّة وقوع الإشكال فيه، حيث العطف في الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى، نحو: "زيد قائم وعمرو قاعد" لا سبيل إلى القول هنا أنّ "الواو" أشركت الثانية في إعراب قد وجب الأولى بوجه من

[1]- المصدر نفسه، ص222.

الوجوه، ولما كان كذلك وجب معرفة المغزى من مجيء الواو في مثل هذا الجمل، ولماذا لم يستو العطف وترك العطف في المثال "زيد قائم وعمرو قائم".[1]

ثمّ الذي يوجبه النّظر والتّأمّل أن يقال في ذلك: إنا وإن كنا إذا قلنا: "زيد قائم وعمرو قاعد" فإنا لا نرى ها هنا حكما برغم أن الواو جاءت للجمع بيت الجملتين فيه. فإنا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنا لا نقول: "زيد قائم وعمرو قاعد" حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنّظيرين والشّريكين وبحيث إذا عرف السامع حال الأوّل عناه أن يعرف حال الثاني، يداك على ذلك أنّك إن جئت فعطفت على الأوّل شيئا ليس منه بسبب ولا هو مما يذكره ويتّصل حديثه بحديثه لم يستقم.[2]

فلو قلت: "خرجت اليوم من داري" ثم قلت: "وأحسن الذي يقول بيت كذا" قلت ما يضحك منه، زمن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

لا والذي هو عالم أنّ النّوى صبر وأنّ أبا الحسين كريم

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحبيب ومرارة النّوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك، وعلى هذا فقد اشترط الجرجاني في عطف جملة على جملة وجود مناسبة أو سبب يحصل بها معنى الجمع مع إشادته إلى ما توهّموه في البيت السّابق على خلاف هذه القاعدة التي ذكرها الجرجاني إذ أنّهم قد عطفوا جملة " أنّ أبا الحسين كريم" على جملة " أنّ النّوى صبر" مع عدم وجود المناسبة الجامعة بينهما وعدّ ذلك أمرا عجيبا.

ثمّ يزيد الجرجاني الأمر وضوحا فيذكر بأنّه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر الثاني مما يجري مجرى النّظير والشّبيه أو النّقيض للخبر عن الأوّل، نحو: "زيد طويل القامة، وعمرو شاعر" كان خلفا لأنّه لا مشاكلة ولا تنغلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنّما الواجب أن يقال: "زيد كاتب وعمرو شاعر" و"زيد طويل القامة وعمرو قصير"

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص223.
[2]- المصدر نفسه، ص225.

وجملة الأمر أن الواو لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفتا لمعنى في الأخرى ومضافا له، مثل زيد وعمرو إذا كان أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة، كانت الحال التي عليها أحدهما من قيام أو تعود أو ما شاكل ذلك مضمونه في النّفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شكّ وكذا السبيل أبدا والمعاني في ذلك كالأشخاص، نحو: " العلم حسن والجهل قبيح" فذلك لأن كون العلم حسنا مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحا.[1]

ثانيا: عطف الجمل بالواو:

يمضي الجرجاني في كلامه مبرزا جرف الواو وما لها من أثر في المعنى عند إبقائها أو حذفها تضفيه في عطف الجمل بعضها ببعض، فنراه يقول: " إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحدا كقولنا: "هو يقول ويفعل" و"يضرّ وينفع" و"يسيء ويحسن" و"يأمر و ينهى" و"يحل ويعقد" و"يأخذ ويعطي" و"يبيع ويشتري" و"يأكل ويشرب" وأشاه ذلكن ازداد المعنى الجمع في الواو قوة وظهورا، وكان الأمر حينئذ صريحا، وذلك نحو: "هو يضر وينفع"، كنت قد أفدت الواو أنّك أوحيت له الفعلين جميعا، وجعلته يفعلهما معا، ولو قلت: "يضر ينفع" من غير واو لم يجب ذلك، بل يجوز قولك "ينفع" رجوعا عن قولك "يضر" وإبطالا له.[2]

ويؤكّد الجرجاني أن وقوع الفعلين في مثل هذه الصّلة يزيد الاشتباك بين الجملتين ويزيد الاقتران ولامتزاج بينهما، لأنّه إذا كان للجملة محل من الإعراب قوي شبههما بالمفرد، فيكون العطف عليها أحكم وأوقع فيقول: " وإذا وقع الفعلان في مثل هذه الصّلة، ازداد الاشتباك والاقتران حتى لا يتصوّر تقدير إفراد في أحدهما عن الآخر، وذلك في مثل القول: " العجب من أتى أحسنت وأسأت" و"يكفيك ما قلت وما سمعت" و"أيحسن أن تنهي عن شيء وتأتي بمثله؟" وذلك أنّه لا يشتبه على عاقل أنّ المعنى على جعل الفعلين في حكم فعل واحد.[3] ومن البين ذلك قوله: "وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصّلة، ازداد الاشتباك

[1]- المصدر نفسه، ص226,
[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص227.
[3]- المصدر نفسه، ص226.

والاقتران حتى لا يتصوّر تقدير إفراد في أحدهما عن الآخر، وذلك في مثل: "العجب من أني أحسنت وأسأت" و"يكفيك ما قلت وسمعت" و"أيحسن أن تنتهي عن شيء وتأتي مثله؟"، وذلك أنّه لا يشتبه على عاقل أنّ المعنى على جعل الفعلين في حكم واحد.[1]

ثالثا: الصّفة والتّأكيد لا يحتاجان إلى رابط يربطهما بالموصوف والمؤكّد:

يستغرق الجرجاني في القول حول العطف على الجمل التي لا تحتاج إلى رابط في عطفها كما في الصّفة و التأكيد، فيوضّح ذلك بقوله: " واعلم أنّه كما كان في الاسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه، وذلك كالصّفة التي لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتّأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكد كذلك لا يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها وهي كل جملة كانت مؤكّدة التي قبلها ومبيّنة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئا سواها، كما لا تكون الصّفة غير الموصوف ، والتأكيد غير المِؤكّد، نحو: "جاءني زيد الظريف" و"جاءني القوم كلّهم" ، لم يكن "الظّريف" و "كلّهم" غير زيد وغير القوم.[2]

ثمّ يستظهر الجرجاني بعض الأمثلة على ذلك في قوله تعالى: " ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه"[3] فيقول " لا ريب فيه" بيان وتوكيد وتحقيق لقوله "ذلك الكتاب" وزيادة وتحقيق له وبمنزلة أن تقول : "هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب" فتعيده مرّة ثانية لتثبته، وليس يثبت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميّز به عنده فيحتاج إلى ضام يضمّه إليه وعاطف يعطفه عليه، ومثال آخر يسوقه الجرجاني في قول الله تعالى: " إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم"[4] فيقول: قوله تعالى: "لا يؤمنون" تأكيد لقوله "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم

[1]- المصدر نفسه، ص 228.
[2]- المصدر نفسه، ص، 228.
[3]- سورة البقرة، الآية 1و2.
[4]- سورة البقرة، الآية 8-9.

تنذرهم" وقوله: "ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم" تأكيد ثان أبلغ من الأوّل لأن من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذره.

يشير الجرجاني إلى نوع جديد يعظم فيه اللطف والدّقة، فيقول: "ومن لطيف ذلك أيضا، قوله تعالى:" ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم"[1] وذلك أن قوله:"إنّ هذا إلا ملك كريم" مشابك لقوله "ما هذا بشرا" ومداخل في ضمنه من ثلاثة أوجه بوجهان هو فيهما شبيه بالتّوكيد، ووجه هو فيه شبيه بالصّفة.

الوجه الأوّل: كونه شبيها بالتّوكيد هو أنّه إذا كان ملكا لم يكن بشرا، وإذا كان كذلك كان إثبات كونه ملكا تحقيقا لا محالة، وتأكيدا لنفي أن يكون بشرا.[2]

الوجه الثاني: أن الجاري في العرف والعادة أنّه إذا قيل: "ما هذا بشرا" و" ما هذا بآدمي" والحال حال تعظيم وتعجّب ممّا يشاهد في الإنسان من حسن خَلق أو خُلُق أن يكون الغرض و المراد من الكلام أن يقال إنّه ملك وأنه يكنى به عن ذلك حتى انّه يكون مفهوم اللّفظ وإذا كان مفهوما من اللفظ قبل أن يذكر كان ذكره إذا ذكر تأكيدا لا محالة. لأنّ حدّ التّاكيد أن تحقق باللّفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك، أفلا ترى أنّه إنّما كان "كلّهم" في النّحو: "جاء في القوم كلّهم" تأكيدا من حيث كان الذي فهم منه، وهو الشّمول قد فهم بديئا من قاهر لفظ القوم ولو أنّه لم يكن فهم الشّمول ممن لفظ القوم وإلا كان هو من موجبه، لم يكن كل تأكيدا، ولكان الشمول مستفادا من كل ابتداء.[3]

الوجه الثالث: الذي هو فيه شبيه بالصّفة، فهو انّه إذا نفي أن يكون بشرا فقد أثبت له جنس سواء إذ من الحال أن يخرج من جنس البشر، ثم لا يدخل في جنس آخر وإذا كان الأمر كذلك، كان إثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد إدخاله فيه، وأثناء عن ان نحتاج إلى أن تسأل فتقول: "فإن لم يكن بشرا فما هو؟ وما جنسه؟" كما أنّك إذا قلت: "مررت بزيد الظريف" كان الظّريف تبيينا وتعيينا للّذي أردت من بين من له هذا الاسم، وكنت قد أغنيت المخاطب عن الحاجة إلى أن يقول: "أيُّ الزّيدين أردت؟"

---

[1]- سورة يوسف، الآية 31.
[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص229.
[3]- المصدر نفسه، ص230.

وواضح أنّ الجرجاني قد استعمل مصطلح التّبيين مرّتين مجاراة لبعض النّحاة الذين يطلقون على الصّفة لكنّه أضاف إليه مصطلحا آخر هو التّعيين، فالتّبيين والتّعيين مصطلحان مترادفان عند الجرجاني وبنفس المعنى.

أسس نحويّة وبلاغيّة في التّفكير البلاغي عند الجرجاني:

تميّز الجرجاني بدقة الرّؤية وصواب المنهج، مما ساعده على تناول قضيّة الإعجاز القرآني من خلال بحثه في النّظم، بعد أن استقلب جميع جوانبه ليصبح نظريّة لا تزال الدّراسات تِكّد على صحّتهما على مرّ العصور.

ولم يكن له ذلك إلا لأنّه امتلك خبرة لغويّة نحويّة قائمة على رؤية صائبة لقضايا لا تزال موضع بحث فكانت هذه الخبرة أساسا سليما مهد لمنهج سليم، مكّنه من التّوصل إلى أعظم النتائج.

ينتمي الجرجاني إلى بيئة ثقافيّة شرقيّة، تتسم بكل السّمات التي تميّز المنهج الفكري في بيئة المتكلّمين من ميل نحو تداخل الأشياء والدّقة في تتبع الجزئيات داخل نسيج يخضع للتوالد المنطقي المنتظم وهذا لا يخرج عن ركائز مذهبه الشّعري الذي ينتمي إلى هذه البيئة مما جعله أكثر جريا وراء الجمال، الذي يحكمه العقل والمنطق.[1] والحجة والبرهان، وليس أكثر حجة ودلالة على جماليّة اللّغة وبيانها من الأدلّة اللّغويّة والدلاليّة في توجّهاتها المختلفة.

كانت بدايات الجرجاني في البحث تتكئ على ذخيرة ثقافيّة واسعة في النّحو واللغة، جعلته يدرك عيوب الدّرس النّحوي عند معاصريه، فوجد انّ الشّكلية و الفصل بين اللّفظ والمعنى قد أساء على الدرس الأدبي، ويؤكّد أنّ الألفاظ خدم المعاني، وهذا بدوره قاده إلى الكشف عن الدور الذي يقوم به العلامات السّياقيّة فعمل على إبراز أهمّيتها، وتعزيز دورها من خلال الأمثلة والشّواهد ليخرج إلى أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت هلا الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى

[1]- عبد المطّلب محمد: البلاغة العربيّة، ط1، القاهرة، الشركة المصريّة العالميّة للنّشر، 1997م، ص134.

اللّفظة لمعنى التي تليها، وذلك لأنّك لن تجد أحدا يقول هذه اللّفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها في النّظم.[1]

في الحقيقة لم يكن هم الجرجاني تصحيح مسار الدّرس النّحوي الذي أصبح في عصره "ضربا من التّكلّف وبابا من التّعسّف وشيئا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد على عقل"[2] بل كان همّه قبل كلّ شيء بيان دلائل الإعجاز فوصل إلى ا نتوخى معاني النّحو هو الأساس الذي يقوم عليه إعجاز النّظم في القرآن الكريم، وهناك فرق بين النّحو وتوخي معاني النّحو، فانّحو يسعى إلى بيان الأسلوب الصّحيح في الكتابة، الذي يطابق أوضاع القواعد النّحويّة فيعرف الدّارس للنّحو الكيفية التي تتساوق فيها الكلمات، حتى تؤدي معنى يصل إلى عقل المتلقي ، وهذا ليس هدف النظم، لأن النظم يقوم على توخي او اختيار الأساليب التي تؤدي غرض المتكلّم فهو يختار من الأساليب الموضوعة في قوانين النّحو ما يمكن ان يعبر عن الأغراض و المعاني المناسبة للمقام والحال ليصل بها إلى غقل المتلقي ووجدانه، ولو أراد الجرجاني تحديد النّحو لاتخذ طرقا آخر في تناول النّصوص ولأتى بالبراهين والأدلّة التي تهدم ما أصّله النّحويون قبله كما أن كتبه في النّحو لم تنهج هذا المنهج بل اكّد في كتابه " العوامل المائة" نظريّة الفاعل التي استمدها من نحويين قبله.

إنّ توخي معاني النّحو يهدف إلى رصد اللّغة والكلام في أرقى استعمالاتها مما جعل دراسة الجرجاني أقرب إلى الدّرس اللّغوي والفنّي لذا كانت هذه الدّراسة الجسر الذي ربط الدّرس اللّغوي بالنّقد وكان علم المعاني هو العلم الذي يمكن أن نسمّيه بـ "النّحو الإبداعي" [3]

[1]' عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص310.
[2]- المصدر نفسه، ص167.
[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص215.

المبحث الثّاني: الأصول النّحويّة عند الجرجاني.

1-النّظم عند عبد القاهر الجرجاني:

تحدّث عبد القاهر عن نظريّة النّظم وعن العديد من القضايا المتعلّقة به من بلاغة وفصاحة ومسائل كثيرة من علم البيان كموضوعات التّشبيه والاستعارة والكناية، وعلم البديع كموضوعات الجناس، الطباق والمقابلة.

ففي كتابه دلائل الإعجاز عرض الكناية والتّشبيه والاستعارة لبيان ارتباطهما بالنّظم والمعنى، بينما في كتابه أسرار البلاغة يكشف البلاغة والجمال فيها، فعبد القاهر الجرجاني بإنجازه العظيم المتمثّل في نظريّة النّظم من خلال كتابه دلائل الإعجاز يوضّح لنا نقطتين هامتين يَبدو أنّهما المحور الأساسي عند بنائه لنظريّة النّظم، ذات أسس ومعالم، وهما قضيّة اللّفظ والمعنى.[1]

فلقد ذكر عبد القاهر الجرجاني الخلاف القائم عند السّلف حول هذه القضيّة، وذلك أنّ هناك من فصل بينهما، وهناك من انحاز إلى جانب اللّفظ دون المعنى، وقد اهتم عبد القاهر الجرجاني بقضية النّظم القائمة على حسن الصّياغة وتوخي معاني النّحو، والتي تنظر إلى العلاقة القائمة بين اللّفظ والمعنى من وجهة لغويّة دقيقة نتيجة ارتباطها والتحامها. لذلك عرف بقيمة اللّفظ في النّظم ثمّ جمع بينهما، وسوى بين خصائصها. ورأى أنّ اللّفظ جسدٌ والمعنى روحٌ لا يمكن الفصل بينهما، وأكّد ذلك في قوله:"ما في اللّفظ لولا المعنى؟ وهل الكلام إلا بمعناه؟" فهنا على الأغلب ينادي بثنائيّة اللّفظ والمعنى.

كما ألّفه في مواضيع أخرى يؤكّد على تتابع الألفاظ للمعاني حيث(....) فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الألفاظ في سمعه ظنّ لذلك أنّ المعاني تتبع الألفاظ في هذا الذي بيّناه يريه فساد هذا الظّن، وذلك انّه لو كانت المعاني تبعا للألفاظ في ترتيبها لكان لها مجالا أن تتغيّر المعاني والألفاظ. فلما لحظنا المعاني قد جاز فيها التّغيير من غير أنّ تتغيّر الألفاظ، رغم أنّ الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة، واهتمّ باللّفظة في الاستعمال حيث تظهر دلالتها. [2]

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص252.

[2]- المصدر نفسه، ص 373.

إذ لا قيمة للفظة إلا مع جارتها، فقيمتها تظهر في التركيب، فاللّفظة هي ساحة التّركيب وهي حاصل النّظم مع الإشادة بذلك التّرابط بين اللّفظ و المعنى قائلا:" وهل تجد أحدا يقول هذه اللّفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النّظم ملائمة معناها لمعاني جارتها وفضل مؤانستها لأخواتها؟(...) وكما أنّ السّياق هو الذي يحدد اللّفظة الحسنة والمؤدّية للمعنى من بين أخواتها مما يشهد ذلك أنّ في كثير من الأجناس أنّك ترى كلمة تعجبك وتؤنسك في موضع ما ثمّ تراها في موضع آخر بشكل مختلف لا تعجبك ولا تروق لك."[1]

والنّظم عند عبد القاهر الجرجاني هو "تعليق الكلم بعضها البعض، وجعل بعضها بسبب من البعض"[2] وذلك يعني أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو وتعمل على قوانينه وأصوله وانطلاقا من هذا يقول عبد القاهر الجرجاني إنّ اللّفظة المفردة لا قيمة لها في ذاتها ولا في دلالتها وإنّما تظهر أهمّيتها حينما تنتظم مع جارتها في جمل وعبارات ومن هنا يتلاءم معناها مع معاني الألفاظ التي تنتظم معها، ولهذا تنسجم اللّفظة مع ما قبلها وما بعدها لأداء المعنى الذي يريد المتكلّم، وبهذا تلتقي بلاغة الكلام مع فصاحته، ومع فكرة النّظم.

كما يعدّ عبد القاهر الجرجاني من الأوائل الذين أخرجوا النّحو من التأويلات من حيث البناء والإعراب إذ أخضع النّحو لفكرة النّظم فقال:" اعلم أنّ ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو"، وهذا يعني أنّه ليس من الضّروري معرفة قواعد النّحو وحدها، ولكن المهم يكمن فيما تؤّدي إليه هذه القواعد والأصول.[3]

فالنّظم كما عرّفناه سابقا يعني التعليق و التأليف وترتيب الكلم بعضها البعض لذلك صنف النّظم في علوم البلاغة باعتباره يسعى إلى ترتيب الكلمات، حيث أنّ قديما قيل لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، وبهذا عدّ النّظم من الأساليب التي يحسن فيها الكلام باستعمال المعاني.[4]

---

[1]- المصدر نفسه، ص45.
[2]- المصدر نفسه، ص38.
[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص64/47.
[4]- صالح بلعيد: نظريّة النّظم، دط، ص108/92.

2- علاقة النّظم بالنّحو:

لما كان الأسلوب عند عبد القاهر الجرجاني بمعنى النّظم، وما يصدق على أحدهما يصدق على أحدهما يصدق على الآخر، وكلاهما يحل محل الآخر، وإنّ ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في شأن النّظم يجري على الأسلوب أيضا، وذلك يعني أنّه من الممكن وضع لفظ **"أسلوب"** موضع لفظ **"النّظم"**. والأسلوب أو النّظم عند عبد القاهر الجرجاني يعني ترتيب مفردات اللّغة ترتيبا مبنيا على معاني النّحو، وهذا الترتيب يكون بين معاني الألفاظ المفردة لا بين الألفاظ ذاتها. وهذا يعني لا يستطيع أحد نظم الكلام إلا إذا كان لديه علم مسبق بمصطلحات ومعاني النّحو، فلقد أكّد عبد القاهر الجرجاني علاقة النّظم بالكلم وبالنّحو، فقال: "واعلم أنّ ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فعلا، فلا تزيغ عنها، وتحفظ التي رسمت فلا تخلّ بشيء منها".[1]

فمن خلال هذا القول، نجد عبد القاهر الجرجاني يؤكّد أنّه لا يمكن أن يكون هناك كلام يوصف بصحّة أو بفساد إلا ويرجع كلّه إلى معاني النّحو وأحكامه. وكما يشير إلى أمر هام فالبدوي لما كان ينطق لغته على السّليقة لم يكن يعرف المبتدأ والخبر والصّفة والحال[2]، ولكنّه كان يعرف الفرق في المعنى بين العبارتين "جاء زيد راكبا"، و" جاء زيد الرّاكب" فبنّسبة إليه لا يعنيه أن يعرف ما يقوله النّحويون من أنّ "راكبا" حال، و"الراكب" صفة لزيد.[3]

ومن هنا تأكيد لرأي عبد القاهر الجرجاني القائل، بأنّ نظم الكلام لا يتمّ بوضع بعضه إلى جانب بعض دون توخي معاني النّحو، فيبين لنا أنّ وضع الكلمات في النّظم يتخيّر لها المواقع فتتم حسب ما يتوخى فيها معاني النّحو، فقد يفسد المعنى. وذلك ليس لسبب نفل الكلمات من مكانها في النّظم وحسب، وإنّما يرجع ذلك إلى عدم تطبيق أحكام النّحو فيما بينها، فالنّظم في حقيقة الأمر ما هو إلا توخي هذه المعاني وتعلّق الذهن بها،

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص69/46.

[2]- شفيع السّيد: النّظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربيّة، ط1، القاهرة، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2006، ص15/10.

[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص241.

ومن هنا نستنتج أنّه من وراء نظم الكلم يراد توخي التّركيب ومعاني النّحو وتلاقي المعاني بين اللّفظة وجارتها، كما أنّه يؤكّد على أسبقيّة المعنى على اللّفظ إذ يقول في كتابه دلائل الإعجاز: "لا تتصوّر أن تعرف للّفظ موضعا من غير أنّتعرف معناه، ولا أن تتوخى الترتيب في المعاني. ويعمل الفكر فإذا تمّ ذلك أتبعتها الألفاظ بل تجدها تترتّب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها..."[1]

ويعني هذا أنّه ليس من الضّروري أن ترتب الألفاظ في عقلك، وإنّما يكفي أن ترتب المعاني في نفسك لتجد الألفاظ لباسا، فكيفما رتبت المعاني في نفسك، تجد نفسك جهّزت الألفاظ التي تؤدّيها نطقا أو كتابة.

فالنّظم يخضع للعقل، ووضع للكلام على حسب الوضع الذي اقتضاه المنطق، فالمتكلّم حين يتكلّم هدفه إيصال رسالة معيّنة ومهما كان الكلام الذي يصدره المتكلّم فإنّه يهدف إلى مقصديّة معيّنة، وبالتّالي يستخدم أساليب مختلفة بهدف إيصال ذلك إلى المتلقي، فالتّقديم والتّأخير، النّهي والمدح، كلها تستخدم لتحقيق غرض معيّن ولتوضيح وإيصال رسالة معيّنة لهذا يرى أنّ الجانب العقلي هو العمدة والأساس في باب النّظم لأنّه يتوخى المعقول والمنطق من استعمالات اللّغة فكل كلمة مخالفة لموضعها المناسب لها فساد، وبالتالي الفساد يؤدّي إلى إخلال بالمعنى وللوصول إلى الغرض المقصود.[2]

و يمكن أن نأتي بمثال لما سبق ذكره، مثلا أصحاب الصّنع والمهن، فالبنّاء لا يمكن أن يأخذ مكان الطّبيب فكل واحد منهما له مهنته ودوره الخاص به، كذلك نفس الشيء بالنّسبة للّغة فهي لا تستعمل عشوائيا، إنّما لها أدوار معيّنة.

وانطلاقا من هذا نقول بما أنّه لا نظم دون فكر، فهذا يعني أنّه لا لغة دون فكر، وبالتالي الفكر يسبق اللغة كما يسبق ترتيب المعاني في نفس ترتيب الألفاظ في النّطق، فاللّغة تتعلّق بالمعرفة التي تدور في الذّهن، يعني أنّه يمكن أن يكون معنى الكلام الذي نسمعه، كما أننا نستطيع أن نكون جملا لمعنى نريد إيصاله وهذا كلّه لهدف التّبليغ والتّواصل.

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص54.
[2]- المصدر نفسه، ص04.

لهذا يقول عبد القاهر الجرجاني: "معلوم أنّ ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض"[1]؛ بمعنى أنّه لا وجود لنظم دون تركيب والمعلوم وجود عمليّة الإسناد، نذكر (المبتدأ والخبر) فالمبتدأ يستدعي الخبر والعكس صحيح، كذلك الفعل يحتاج إلى فاعل وهذا هو التّعلق، فالتّعلّق يرتبط بقضايا تظهر داخل الجملة ولقد أقرّ أنّ الكلم لا يخرج عن ثلاثة: اسم وفعل وحرف. والتّعلّق من خلالها ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، تعلّق اسم بفعل، وتعلّق الحروف بهما.[2]

1 - **تعلّق اسم باسم:** كأن يكون خبرا، صفة، أو بدلا مثل: هذا الولد اللّطيف.

2 - **تعلّق اسم بفعل:** كارتباط الأسماء بالأفعال داخل النّظم فاعلا، مفعولا فيه. مثال: خرجت يوم الاثنين وذهبت إلى السّوق.

3 - **تعلّق الحروف بهما:** وهي على ثلاثة أضرب:

أ- إحداهما يتوسّط بين الفعل والاسم: ويكون في حروف الجر" التي تجعل الأفعال تتعدّى إلى ما يتعدّى إليه من الأسماء، نحو: غسلت القميص بالماء. فالحروف لا تعمل بنفسها شيئا، إنّما تعين الفعل على عمله.

ب-توسط الحرف بين اسمين في حالة العطف: نحو: رأيت سارة وسميّة، فالواو هنا يفيد التّعقيب والتّرتيب.

ت- تعلّق الحرف بمجموع الجملة: كتعلّق حرف الاستفهام، النّفي أو الجزاء. نحو: إن أحببت الله فاتّقيه (الرّبط بالفاء).[3]

ومن هنا نقول أنّه إذا كان النّظم هو النّحو القائم على أسس النّحو فإنّ الموضوعات البلاغيّة من استعارة وتشبيه وتمثيل لا يكون إلا من النّظم. فلا يمكن أن نتصوّر استعارة وفعل إلا أن يكون قد استعان مع غيره.

وانطلاقا من هنا، أكّد عبد القاهر الجرجاني أنّ النّظم لا يكون إلا حسب قوانين النّحو والبلاغة فكلاهما مرتبطان بالنّظم وبالتّالي لا يمكن فصل النّحو عن البلاغة العربيّة، حيث

[1]- المصدر نفسه، ص8/5.
[2]- المصدر نفسه، ص04.
[3]- المصدر السّابق، ص5/4.

يلتقيان في نظم الكلم وضمّ بعضه البعض، ولهذا لا يمكن دراسة بلاغة الكلام إلا من خلال دراسة النّحو.

3- النّحو عند العلماء العرب:

كثير من علماء العرب ساهموا في تقعيد النّحو العربي وتفسير التغيير اللّفظي والمعنوي في أواخر بعض الكلمات لاختلاف مواقعها في الجمل، ولقد سبق لنا أن درسنا عالم من علماء هذا العلم ألا وهو عبد القاهر الجرجاني، ولكن الوحيد الذي اهتم بهذا الموضوع فنذكر مثلا: ابن السّراج، سيبويه، المبرّد....

1- ابن السّراج:

عالم من أعلام النّحو وإمام من أئمة الثّقافة وشيخ من شيوخ اللّغة، فهو واحد من أولائك العلماء اللّذين أعطوا العربية الكثير وعنوا بالمحافظة عليها, وأوّل كتاب ألّفه هو كتاب **"الأصول"** فقد وصفوه القدماء في قولهم:" كان النّحو مجنونا فعقله ابن السّراج بأصوله ونصّوا على أنّه أوّل كتاب جمع أصول العربية معتمدا على كتاب سيبويه مختصرا مسائله ومرتبا أبوابه أحسن ترتيب، معولا على مسائل الأخفش والكوفيين مخالفا لأصول البصريين"[1]

إنّ ابن السّراج يعد نفسه بصريا ويعتمد على الأسس البصرية ويستعمل مصطلحاتهم فمن حيث المصطلحات النّحويّة فغنّه كان يستعمل المصطلحات البصريّة كالممنوع من الصّرف والظّرف والعطف والجرّ والضّمائر المنفصلة والمتّصلة والبد والإعراب والبناء واللّازم والمتعدّي.[2]

ولم يكن ابن السّراج مجرّد ناقل أو جامع للآراء، ويقدّمها للدارسين، بل كانت له مقدرة في التّعليل والتّرجيح، فهو يحاول دائما المناقشة ولا يتردد في إبداء رأيه حتى لو كان ذلك مخالفا لأراء من نقل عنه. فابن السّراج له آراء كثيرة في كتب النّحاة الذين جاؤوا بعده.

و من هنا نعرض له جانب من هذه الآراء في بغض القضايا النّحويّة:

أ- لمّا الظرفية: ذهب جمهور النّحو إلى أنّ "لما" في مثال: " لما جاءني أكرمته" هو حرف وجود لوجود، أما عند ابن السّراج فيذهب إلى أنّها ظرف بمعنى

[1]- السّيوطي: الأشباه والنّظائر في النّحو، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، بيروت، دط، مؤسسة الرّسالة، 1406هـ/ 1985م

[2]- أبي بكر محمد بن سهيل ابن السّراج النّحوي البغدادي: الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، دط، ص6/5.

"حين" تنفي عن الثاني ما وجب للأوّل، فهو يخالف ويعارض النّحاة من أنّ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أو حالا أو صفة لا يتعلّقان بمحذوف.

ب- **اسم الفاعل المفرد:** حيث قال ابن السّراج: **كل ما كان يجمع بغير الواو والنون** مثل حسن وحسان، فإن الأجود فيه أن نقول: مررت برجل حسان قومه، من قبل أن هذا الجمع المكسّر هو اسم واحد صيغ للجميع. فنلاحظ أنّه يعرب كإعراب الواحد المفرد. **وما كان يجمع بالواو والنون**: ومثالا لذلك: منطلقين، فإنّ الأجود فيه أن نجعله بمنزلة الفعل المقدم فنقول: مررت برجل منطلق قومه.[1]

ت- **مع، اسم:** يدل ابن السّراج أنّ :"مع" اسم يدل على حركة آخرها مع تحرّك ما قبلها. يقول الزّجاج في قول الله تعالى "إنا معكم إنّما نحن مستهزؤون" نصب "معكم" كنصب الظرف، وفي الحقيقة إنّها ظرف لأنّنا نقول "إنّا معكم" كما نقول" أنا خلفكم" معناه أنا مستقر معكم أو أنا مستقر خلفكم.

ث- **إمّا ليست حرف عطف:** قال ابن السّراج: ليست "إما" بحرف عطف، وذلك لأن يدخل بغضها على بعض"[2]. مثالا على ذلك: "ما قام زيد ولا عمرو" في هذه الحالة ليست عاطفة، إنّما هي خافية ونحن نجد "إما" هذه لا يفارقها حرف العطف فقد خالفت ما عليه حروف العطف، ثمّ إنّها يبتدئ بها مثل قول الله تعالى: " إما أن تعذّب وإما أن تتخذ فيهم حسنا" وذلك أنّ "أن" في كلا الموضعين رفع بالابتداء والتقدير: إما العذاب شأنك، وإما اتخاذ الحسن.[3]

2- سيبويه:

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب بسيبويه (148هـ/180هـ)عالم نحوي وإمام النّحاة وهو أول من قام بتبسيط النّحو، تلقى النّحو والأدب من الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر.

[1]- السّيوطي: الأشباه والنّظائر في النّحو، ص91/90.
[2]- المصدر نفسه، ص322.
[3]- المصدر نفسه، ص 325.

بدأ سيبويه حياته بتلقي علوم الفقه والحديث حتى أخطأ في إعراب كلمة في حديث الرّسول صلى الله عليه وسلّم. وأيضا عندما قال: ليس من أصحابي أحد إلا لو شئت لأخذت عليه، ليس أبا الدّرداء، فقال سيبويه: لماذا ليس أبو الدّرداء على أنّه اسم ليس المرفوع فصححه شيخه حماد بن سلمة البصري، وقال أنّه منصوب على الاستثناء، ومن ذلك الوقت أقسم سيبويه أن يتعلّم النّحو حتى لا يخطئه أحد بعد ذلك فأصبح أبا النّحو كما أطلق عليه العلماء.

3- ابن جني:

هو أبو الفتح بن عثمان بن جني، عالم نحوي كبير ولد بالموصل عام 322هـ، نشأ وترعرع بالموصل وتعلّم النّحو علي يد الأستاذ أحمد بن محمد الموصلي الأخفش، ومن أساتذته علي الفارسي. أصل ابن جني رومي، إذ أنّ أباه (جني) كان عبدا روميا مملوكا لسليمان بن فهد بن أحمد الموصلي.

نزل ابن جني إلى بغداد واستقرّ فيها ودرس فيها النّحو واللّغة العربية، تزوّج وأنجب ثلاثة أولاد هم علي وعالٍ وعلاء، وكلّهم أدباء وفضلاء قد خرجهم والدهم وحسن خطوطهم، فهم معدودون في الصّحيحي.

الضبط وحسن الخط بحسب تعبير الياقوت الحموي، رافق أبا علي الفارسي وأخذ عنه اللّغة، ولما توفي أبا علي الفارسي تسلّم مكانه في التّدريس، واعتنى بالتّصريف حتى قال عنه أبا ياقوت الحموي: "فما أحد أعلم منه ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسن أحد إحسانه في تصنيفه". كما كانت له صحبة وألفة مع المتنبي وقرأ عليه ديوانه ثم شرحه من خلال معانيه وإعرابه، حتى أصبح ديوان المتنبي على الأرض، وقال فيه المتنبي: " ابن جني أعرف بشعري". ومن تلاميذه نذكر: عبد السلام البصري، أبو الحسن السمسمي، ومن مؤلّفاته نجد كتاب "الخصائص" الذي يعتبر أهمّ مؤلّفاته لما فيه من مادة نحويّة، وهو كتاب في أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه. ابن جني في مباحثه النّحويّة منهج الحنفيّة في أصول الفقه، وقد بناه على اثنين وستين ومائة باب، تبدأ بباب القول على الفصل بين الكلام والقول، وتنتهي بباب في المستحيل وصحّة قياس الفروع على فساد الأصول،

وقد أهداه لبهاء الدّولة الذي هو ولي السّلطنة من سنة تسع وسبعين وثلاثمائة إلى ثلاث وأربعمائة من الهجرة.

أما مؤلّفاته الأخرى فهي كثيرة، نذكر منها: سر الصّناعة، تعاقب العربيّة، المقتضب، الألفاظ المهموزة، مختصر التّصريف وغيرها,

توفي ابن جني في بغداد، أثناء خلافة القادر، تحديدا يوم الجمعة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة.

الفصل الثّاني

دراسة تطبيقيّة للمنهج النّحوي عند الجرجاني

المبحث الأوّل: تحديد المدوّنة.

طغى حب العلم على عبد القاهر الجرجاني، خاصة كتاب القرآن الكريم، فعبد القاهر الجرجاني يصرّح تارة ويلمّح تارة أخرى لأشخاص سبقوه في الكلام عن وجه الإعجاز بالفكر. وقد كان عبد القاهر الجرجاني يرد في هذا الكتاب على المعتزلة، لأنّهم ردّوا الفصاحة للّفظ فقط دون المعنى, فعبد القاهر الجرجاني رفض أن يكون الإعجاز راجعا إلى المفردات، كما رفض أن يكون راجعا إلى علم البيان من استعارات ومجازات أو الفواصل أو الإيجاز، وإنّما ردّ إعجاز القرآن الكريم إلى حسن النّظم.

إذا فقد كان القرآن الكريم المادة الأولى في دراساته، فقد حاول الكشف عن الإعجاز القرآني من نظرة لسانيّة وأسلوبيّة، فتناول قيمة اللّفظ في حالتيه التّركيبية، وعلاقته بالمعنى.

إنّ عبد القاهر الجرجاني قد شغل بذكر مجموعة من القضايا التي حاول أن يكررها كي تثبت في الذهان، ولعل أهم هذه قضاياه قضيّة اللّفظ والمعنى، وهي قضيّة لا تتصل اتّصالا قريبا بإعجاز القرآن من وجه البلاغة. واستشهاده بكثير من الأبيات الشعريّة يفسح مجال البحث أمامه لعرض قضايا قد لا تكون ذات علاقة وطيدة بالإعجاز القرآني بسبب قلّة معالجة آيات القرآن الكريم، مع أنّ مجال البحث هو قضيّة الإعجاز التي تجعلنا نظنّ أنّ الآيات القرآنيّة هي المحور الرّئيسي التي تدور حوله تطبيقاته وحديثه عن الفصاحة والبلاغة. إلا أنّه وقف من شواهد الشّعر وكأنّه يريد أن يجعل الشّعر سبيلا لتطبيق فكرة الإعجاز وذلك ليضع بيد القارئ المفتاح الذي يوصله إلى معرفة الإعجاز القرآني.

أما التّكرار الذي نجده في كتاب "دلائل الإعجاز" فليس إلا وسيلة لتثبيت الفكرة وترسيخها في الذهن، وأما أسلوبه في تأليف الدلائل، فهو يتابع الفكرة حتى يصل إلى منتهاها، ولعل هذا ما جعله في أحيان كثيرة ويميل إلى تطبيق المجال التّطبيقي في عرضه للفكرة والبرهة عليها.

إنّ أساس فهم عبد القاهر الجرجاني للنّحو هو نظرته الشاملة للنّظم، فالنّظم هو المحور الرئيسي الذي تدور عليه فلسفته؛ لذلك كانت الألفاظ وسائل تصوير المعنى المدلول

عليه، فعبد القاهر الجرجاني لم ينظر إلى النّحو بوصفه علما يقتصر على رفع الكلمة أو نصبها أو جرّها بل نظر نظرة عميقة إلى النّحو وبيان خصائصه وإبراز وجه الحاجة إليه في نظم الكلام وتنسيق التّراكيب.

انطلق الجرجاني في نظريّته من تفكير عميق وتحليل دقيق، فقد بدأ حديثه في كتابه "دلائل الإعجاز" ببيان المراد من مصطلحات الفصاحة، والبلاغة، والبيان والبراعة، إذ قال: " ولم أزل منذ أن خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء، في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة، وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد بها، فأجد بعض ذلك كالرّمز والإيماء والإشارة في خفاء وبغضه كالتّنبيه على مكان الخفي ليطلب، وموضع الدّفين ليبحث عنه فيخرج، وكما يفتح لك الطريق إلى المطلوب لنسلكه، وتوضع لك القاعدة لتبني عليها، ووجدت المعول على أنّها هنا نظما وترتيبا وتأليفا وتركيبا وصياغة وتصويرا."

وربما كان مصطلح "النّظم" كافيا للتّعبير عن هذه المصطلحات جميعها، لكون النّظم فضاءً جامعا تلتقي فيه دراسات لغويّة وبلاغيّة. فهو المرآة العاكسة، فيها مجمل علاقات التّرابط النّصي والنّظم بدوره يمثّل كلمة السّر في نسج النّص، وصناعة تراكيبهن ويشرح الجرجاني هذا من خلال قوله: "اعلم أنّ ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرض مناهجه التي نهجت تزيغ غنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"

ومن هنا يبين عبد القاهر الجرجاني المغزى من النّظم وهو ترسّم المعاني النّحويّة، ومعرفة استعمالها على الوجه الأصحّ، وهذا قائم على الدّقة اللّغويّة في الاستعمال للتّعبير عن المقصود بحيث تقع كل كلمة في مكانها دون زيادة أو نقصان.

يمكننا القول أنّ عبد القاهر الجرجاني كان عالم لغويا قبل أن يكون عالما بلاغيا، فهو لم يكتف بالوقوف عند حدود الظاهرة اللّغويّة البلاغيّة فحسب، إنّما كان يتناولها بعمق حتى يصل إلى الرّؤية السّليمة والفهم الثاقب، وهذا ما جعله يدرك آليّة الحركة اللّغويّة في مستوياتها المختلفة إدراكا صحيحا ودقيقا، ومن هنا كان لابد من أن يكون ثمّة بين كل

مستويات الدّرس اللّغوي والفني من جهة، وبين نظريّة النّظم من جهة أخرى، لأنّها الأساس في تطوير اللّغة لتساير تطوّر حركة الحياة.

العلاقة بين الفكر واللّغة:

على الرّغم من قدمها إلا أن هذه الفكرة ظلت من الاشكاليات التي تصدّرت الأبحاث اللّغويّة المعاصرة إذ لا يزال هناك جدل حول وجود صلة بين اللّغة والفكر و الرأي الشائع هو وجود تلك الصّلة فقد أكّدها الفرنسي "بورنو" في كتابه اللّغة والفكر" الذي ركّز على دراسة العلاقة القائمة بين اللّغة والفكر، وفي رأيه أنّ الفكر سابق للغة، ويمكن أن يكون هناك تطابق كامل بين أحداث الفكر وأحداث اللّغة.[1]

إلا أنّ هناك ردّ على هذا الرّأي، وعدّ اللّغة شيئا خارجا عن كيان الفكر، لأنّ العلاقة القائمة بين اللّغة والعالم علاقة مباشرة لا تمر عبر الفكر، ويتمثّل ذلك في العلاقة المباشرة بين الدّال والمدلول، أي بين الرّمز وذات الشيء نفسه، وأن اللّغة في تعبيراتها المختفلة تصوّر تمام التّصوير الأجزاء المختلفة في العالم,

كما نجد ابن جني عقد عدّة فصول تتعلّق بالصّلة بين اللّفظ من حيث أصواته التي يتركّب منها ونغمته وجرسه من جهة، ومعناه من جهة أخرى، كالبحث الذي ورد تحت عنوان" تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني" والبحث الآخر بعنوان" باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"[2]

ولعل ابن حزم الأندلسي كان أكثر عمقا في تناول هذه الظاهرة، فاللّغة هي المفتاح الذي يلج به الفكر في العالم الخارجي ويقرر أن علاقة الإنسان بالأشياء هي علاقة معرفة ثمّ يردف أنّه " لا سبيل إلى معرفة حقائق الأشياء إلا بتوسّط اللّفظ، وبذلك يتسنى أن يستنبط تطابق الحدّ التّمييزي في اللّغة مع مبدأ تمييز الأشياء في العالم الخارجي وهو ما يقود ابن حزم إلى اعتبار الحدث اللّساني مجهرا تمييزيا يعكس انفصال الموجودات بعضها عن

[1]- ميشال زكريا: الألسنيّة مبادئها، ص84، بيروت، 1985م.

[2]- ابن جني: الخصائص، ص182.

بعض فتصبح اللّغة صفيحة عاكسة لحدود الأشياء بما أنّها ترسم مفاصل بعضها عن بعض.[1]

ويوضّح الجرجاني بعض الخطأ في تصوّر بعض الدّارسين للعلاقة بين اللّغة والفكر فيقول:" فترى الرّجل بينهم يعلم أن الانسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتّبة إلا بعد أن يفكر في المعاني و يرتّبها في نفسه على ما أعلمناك ثم تفتّشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السّامع فإذا رأى المعاني لا تقع مرتّبة في نفسه إلا بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه، نسي حال نفسه، واعتبر حال من يسمع منه.[2]الكلام وما يحثّه في قضيّة اللّفظ والمعنى وتوحيده بينهما إلا صورة من صور مفهومه للعلاقة بين اللّغة والفكر، بل إنّه ذهب أبعد مما نجده في الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، حيث ربط اللّغة ليس بفكر المتكلّم وحسب، بل جعلها تمتد إلى فكر المتلقي أيضا فكل من المتكلّم والمتلقي لا يلتقيان إلا في ظل التّوجه الفكري بوصفه جسرا بينهما ويمتد تأثيره بالتّأكيد على الرّسالة اللّغويّة التي قد ننطلق بدلالاتها الإنشائيّة إلى نطاق أوسع من معاني العناصر المشكّلة للنّص ولاسيما إذا كانت تنطوي تحت لواء الفن الأدبي والبلاغي.

المبحث الثاني: بطاقة قراءة لكتاب "دلائل الإعجاز"

1- الجانب الشكلي:

عنان الكتاب: دلائل الإعجاز

اسم الكتاب: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمان بن محمد الجرجاني

تاريخ أول النّشر:

- النّاشر: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني
- عدد الصّفحات: 711 صفحة
- الحجم: 11 ميجا

[1]- المسدي عبد السّلام: التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص14، تونس، الدار العربية للكتاب، 1981م.

[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص63.

- اللّون: أحمر داكن

2- سيرته الذاتية:

أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمان بن محمد الجرجاني (400-471/109-1078)، فارسي الأصل، ولد في جرجان ، نشأ ولوعا بالعلم محبا للثّقافة منذ صغره خاصة كتب النّحو والأدب.

يعتبر مِؤسس علم البلاغة، ويعد كتاباه " دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" من أهم الكتب التي ألّفت في هذا المجال، وقد ألّفها الجرجاني لبيان إعجاز القرآن الكريم وفضله على النّصوص الأخرى من شعر ونثر. وكما كان له "رسالة في إعجاز القرآن" بعنوان "الرسالة الشّافية في إعجاز القرآن" وكتب الكثير في النّحو والصّرف منها كتاب الإيضاح في النّحو وكتاب الجمل.

3- الهدف من اختيار كتاب "دلائل الإعجاز":

يدور هذا الكتاب حول إثبات أنّ النّظم هو التّوخي معاني النّحو وأحكامه، وهو متّصل بالمعنى اتّصالا وثيقا، فالميزة فيه ليست من حيث اللّفظ والحروف، ولكن من حيث هو نظم وتأليف، ويفيض عبد القاهر الجرجاني في شرح أسرار النّظم في الكتاب كله والتّطبيق عليها.

وأثبت فيه أن المزيّة الذي كان به الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة والبيان، وانّ هذه المزيّة ليست إلا حسن الدلالة في صورة رائعة من النّظم، ويختار له اللّفظ الذي هو أخصّ به، وأنّه لا أهمّية للعبارة على الأخرى إلاّ بقوّة دلالتها على الغرض المقصود وذلك راجع إلى النّظم.

ونجد الكتاب جاء على فصول، كان أوّلها عبارة عن تقديم موجز قال في صدره:"هذا الكلام وجيز يطّلع به النّاظر على أصول النّحو وكل ما به يكون للنّظم دفعة"، وتحدّث فيه عن النّظم فعرّفه بأنّه تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. وفي مقدّمة الكتاب يذكر عبد القاهر الجرجاني فضل العلم عامة وفضل علم البيان

خاصة، ويبيّن أنّه الأداة لمعرفة الإعجاز. وتحدّث أيضا في فصل جديد عن الشعر والنّحو والصرف. وذكر أيضا بعد ذلك معنى البلاغة والفصاحة والبيان، ويقرر أنّ فصاحة الكلمة المفردة لها أسباب معلومة.

وفي فصل آخر يقرّر أنّ نظم الكلام يقتضي فيه آثار المعاني، وأنّه ليس الغرض من نظم الكلام غذ توالت ألفاظها في التّطبيق، بل إن تناسقت دلالتها و تلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل. ثم يعرض بلاغة اللّفظة كالمجاز والكناية والاستعارة والتّمثيل وبلاغة النّظم من تقديم وتأخير وفصل ووصل وتعريف وتنكير وغير ذلك...

عبد القاهر الجرجاني صاحب دلائل الإعجاز شخصيّة فذّة من الشّخصيات التي وقفت على أسرار البيان العربي ودقائقه، وسعة جوانبه، وبخاصّة ما يتّصل منها بالأدب و النّقد وأسرار النّظم ودقائق المعاني، وقد تأثر في كتبه بآراء ومذاهب من سبقوه من رجال النّقد والبيان كالجاحظ والجرجاني والعسكري...

ويحكم عبد القاهر الجرجاني في الأسرار والدلائل على كثير من الأدباء والشّعراء أحكاما صادقة تدلّ على عدالة نقده، ويستدل بالكثير من أشعار المحدثين ويعقد في الكثير بينها موازنات تدلّ على وقوفه على دقائق البيان.

ألّف عبد القاهر الجرجاني كتابه "أسرار البلاغة" أوّلا، ثمّ ألّف "دلائل الإعجاز" ثانيا، فهو يحمل في دلائل الإعجاز على أسرار البلاغة في غير وضوح وجلاء، ويستدلّ بكلمة للآمدي في الأسرار، ثمّ بعد أن يمعن النّظر يخطئه في الدّلائل الذي أثبت فيه أنّ المزيّة والوصف الذي كان به الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة والبيان، وأنّ هذه المزيّة والفصاحة ليست إلا حسن الدّلالة وتمامها في صورة رائعة من النّظم، أو هي أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديّته، ويختار له اللّفظ الذي هو أخصّ به وأنّه لا مزيّة للعبارة على الأخرى إلا بقوّة دلالتها على الغرض المقصود، وذلك راجع إلى النّظم.

و الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" يبحث عن النّظم وصلته الوثيقة بالمعنى، وأنّه هو الذي وقع فيه المزيّة، وهو موضع الفصاحة ومكانها، وقد ربط

النّظم بمعاني النّحو ووجوهه فأوجد صلة بين النّحو والبيان، وكان فيما كتب يترجم عن فلسفة النّحو، ويثبت عبد القاهر الجرجاني أمورا على جانب كبير من الأهمّية منها:

1- المزيّة والبلاغة التي كان بها الإعجاز في النّظم لا في اللّفظ أو المعنى، فالنّظم هو الذي كان فيه المزيّة.
2- النّظم هو توخي معاني النّحو وأحكامه، وهو متّصل بالمعنى اتّصالا وثيقا، فليست الميزة فيه من حيث هو لفظ وحروف، ولكن من حيث هو نظم وتأليف وفي معناه من حيث إنّ هذا النّظم إنّما هو نظم تابع للمعاني، ولذلك فالسّجع والجناس لولا أنّهما يتبعان المعنى لأم يكن فيهما غناء وتقديم وتأخير وحذف وفصل وقصر ووجوه الخبر والحال ومواقعها، إنّ كلّ هذه إنّما تتبع المعنى وتتغيّر تبعا لتغيّره.

وكلّما زاد على جزء الجملة يتغيّر معنى الجملة به، وهذه الزيادة زيادة في معنى، وبالعودة لأقسام كتاب دلائل الإعجاز، نجد أنّه جاء على فصول، كان أوّلها عبارة عن تقديم موجز قال في صدره:"هذا الكلام وجيز يطّلع به النّاظر على أصول النّحو وكل ما به يكون للنّظم دفعة"، وتحدّث فيه عن النّظم فعرّفه بأنّه تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض. وفي مقدّمة الكتاب يذكر عبد القاهر الجرجاني فضل العلم عامة وفضل علم البيان خاصة، وفي آخر التّقديم يتساءل عن سرّ الإعجاز القرآني.

وفي مقدّمة الكتاب يفيض الجرجاني بفضل العلم عامة، وفضل علم البيان خاصّة مع جهل النّاس بحقائقه، ويبيّن أنّه الأداة لمعرفة الإعجاز ولا يقصد من علم البيان معناه الاصطلاحي المعروف عند علماء البلاغة، وإنّما يريد به المعرفة بأصول الأداء اللّغوي البياني عند العرب.

ثمّ يتحدّث في فصل جديد عن خطأ من يزهد في الشّعر ويصرف عنه وينفر منه، كما يتحدّث بعد ذلك عن خطأ من يزهد في النّحو، وعن خطأ من يزهد في العلم بمعاني البيان و الفصاحة والبلاغة، إذ لابد لكل ملام يستحسنه الإنسان أن يكون له سبب معرف لاستحسانه إياه وجهة معلومة.

ويذكر بعد ذلك معنى البلاغة والفصاحة والبيان، ويقرر أنّ فصاحة الكلمة المفردة لها أسباب معلومة، وفي فصل آخر يقرر أنّ نظم الكلام فيه آثار المعاني، وأنّ ليس الغرض بنظم الكلام أن توالت ألفاظها في النّطق، بل أن تناسقت دلالاتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل.

ثم يعرض وجوها كثيرة من بلاغة اللّفظة المفردة كالمجاز والكناية والاستعارة والتّمثيل، كما يعرض لوجوه كثيرة أخرى لبلاغة النّظم من تقديم وتأخير وفصل ووصل وتعريف وتنكير واستفهام وقصر وير ذلك، كما يعرّف المجاز العقلي وبلاغته، ويفيض عبد القاهر في شرح أسرار النّظم في الكتاب كله، حتى ليكاد يكون الكتاب موقوفا على شرح نظريّته في النّظم.

4 – بعض النّماذج التّطبيقيّة:

اتّجه الجرجاني وكذا غالبيّة علماء اللّغة في أنّ النّظم لا يتحقق حتى تكون وضع اللّفظة معنى واقتضت في المكان المتحيّز لها، باعتبار أنّ صحته لا يتحقق بوضع اللّفظة في غير محلّها، وأنّ إصابة معنى من معاني النّحو هو إصابة موضع النّظم وإفساده له، فإنّه يتحقق صحّة النّظم فالمعيار الأساسي والحكم في صحّته وميزاته هو النّحو وأحكامه[1]، ومن خلال ما يلي سنتبيّن ببضعة نماذج في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني:

نأخذ على سبيل المثال بعض ما ورد في بعض أبواب كتاب دلائل الإعجاز:

1- باب اللّفظ والنّظم:

كأن نقصد تشبه الرّجل بالأسد فنقول: زيد كالأسد أو كأنّ زيدا الأسد.[2] ففي المثال الأوّل تشبيه عادي، شبّه زيد بالأسد، أما في المثال الثاني حيث حذفت فيه الأداة فهو تشبيه

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز/ أسرار البلاغة، ص144.

[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص147.

فيه زيادة أي بالغ في التشبيه، ويعني هذا فرط في الشّجاعة وقوّة القلب، لا يخاف من أحد فهو أسد في صورة إنسان.

وكذلك نجد في قوله تعالى: "واشتعل الرّأس شيبا" بمعنى أنّ كل شعر الرّأس قد شاب، وبمعنى أنّه لم يبقى من السّواد شيء.[1]

وأيضا عند قولنا: "اشتعلت النّار بالبيت" فيعني إصابة جزء منه فقط وليس كلّه.

يقول الشاعر:

جاء شقيق عارضا رمحه إنّ بني عمّك فيهم رماح[2]

فكلمة رمح في الشّطر الأوّل تختلف عن معنى "رمح" في الشطر الثاني، حيث أنّه في الشطر الأوّل يفيد أداة للقتال شكلا في حدّ ذاته، أما في الشّطر الثّاني فهو تعبير مجازي، ويعني وجود رجال ذات قوّة وشجاعة أكثر من أداة الرّمح نفسه.

وفي قوله تعالى: "إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض، قالوا إنّما نحن مصلحون"، في هذه الحالة تعني لفظة لا تفسدوا تعني النّهي، أما في قوله أيضا: " ألا إنّهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون"، هنا في هذه الحالة جاءت على صيغة التّأكيد على أمر تكذيبهم.[3]

2- التقديم والتأخير:

لقد تحدث عبد القاهر الجرجاني عن مسألة التقديم والتّأخير، كما أكّد أنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأننا ننطق به في أوّل الجملة، ولم يكن الخبر خبرا لأنّنا نذكره دائما بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنّه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرا لأنّه مسند ومثبت به

[1]- المصدر نفسه، ص80/79.

[2]- المصدر نفسه، ص216.

[3]- المصدر السابق، ص239.

المعنى ونذكر على سبيل المثال: "زيد منطلق" هنا نثبت الانطلاق لزيد، واسندناه إليه، فزيد مثبت له، و"منطلق" مثبت به.[1]

أما إذا كان تقديم المبتدأ على الخبر لفظا، فحكم واجب، إن كان المبتدأ هو الذي يثبت به المعنى. وأيضا يمكن تقديم الخبر على المبتدأ كأن نقول: " منطلق زيد" همنا الخبر مقدّم والنّية به التّأخير محالا.

أيضا في قوله عزّ وجلّ: "إنّ ولي الله الذي نزّل الكتاب وهو يتولى الصّالحين" فلفظة "الكتاب" تدلّ على الكتاب المقدّس وهو القرآن الكريم، أما عند قولنا: "أفرغنا من الكتاب كننا نكتبه" فهنا جاءت بمعنى كتاب عادي أي قد أنهينا من كتابته.[2]

3- التّقديم والتّأخير:

قال الله تعالى: " الله يستهزئ بهم ويمدّهم في طغيانهم يعمهون"، فكلمة الاستهزاء هنا أتت بمعنى انّ الله تعالى مهّد لهم الطريق من أجل أنّ يستهزئ بهم.

وفي قوله تعالى: "إنّما نحن مستهزئون" فهنا تدلّ على أنّهم هم الذين يستهزئون.[3]

أيضا في قوله تعالى: " ومن النّاس من يقول آمنا باللّه واليوم الآخر، وما هم بمومنين يخادعون الله" ، هنا آمنا استعملت للدّلالة على الإيمان بالله واليوم الآخر.

و في قوله عزّ وجلّ: "وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا نحن معكم إنّما نحن مستهزئون" ،فكلمة آمنا هنا تدلّ على إبراز صفة النّفاق في المنافقين.

يقول الشاعر:

وقال إني في الهدى كاذب أنتقم الله من الكاذب.

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص190/189.

[2]- المصدر نفسه، ص103.

[3]- المصدر نفسه، ص162.

فاللّفظة "كاذب" تفي هنا غرض الانتقام من الكاذبين بالكذب، بينما في قوله تعالى: " قالوا ما انتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرّحمان من شيء إن أنتم إلا تكذبون" فهنا في هذه الحالة تدلّ على نفي الكذب على الشّيء الذي أنزله الله تعالى وهو القِرآن الكريم.[1]

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص150.

خاتمة

في ختام هذا البحث، توصّلنا إلى بعض النّتائج التي نذكرها فيما يلي:

إنّ العيش في رحاب تراث الإمام عبد القاهر الجرجاني أمر ممتع حقا لأنّه استطاع بكل ثقة أن يعيد للنّحو العربي مضمونه(من النّاحية المعنويّة)

مصطلح أو نظريّة النّظم، نظريّة قديمة في التّراث العربي، وأوّل من قال بها ووقف عندها الجاحظ في البيان والتّبيين، ثمّ تابعه عليها طائفة من العلماء، منهم الآمدي في الموازنة، وأبو الهلال العسكري في الصّناعتين، وابن رشيق القيرواني في العمدة، وغيرهم... لكن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد فات هؤلاء جميعا بإجلاله هذه النّظريّة، ويتضح ذلك من خلال المعنى الدّقيق الذي تنطوي عليه النّفس الإنسانية، وقد تبلورت هذه النّظريّة بشكل واضح في كتابه دلائل الإعجاز.

تعددت ثقافة الإمام عبد القاهر الجرجاني العلميّة ممثّلة بين ثنايا مباحث في النّحو والبلاغة واللّغة والإعجاز، ويشهد بذلك تلك القائمة الطّويلة من أعماله في الفنون المختلفة.

اتّسم الجرجاني في منهجه النّحوي بتجاوز مسألة الطّلاقة اللّغويّة أو الحكم بالصّحة والفساد على التّراكيب اللّغويّة كما فعل النّحاة إلى البحث عن أسرار وجماليات تذوّق تلك التّراكيب.

لم يصرّح الجرجاني بمذهبه النّحوي، والواضح انّه يميل إلى المدرسة البصريّة لكونه يذكر النّحاة البصريين في مؤلّفاته كثيرا كسيبويه وأبو الحسن الأخفش والخليل وغيرهم حيث كان يذكرهم بقوله: "هذا ما ذهب إله أصحابنا"

يتمتّع الجرجاني بمقدرة فائقة في تحليل المسائل النّحويّة ومناقشتها بالحجج والبراهين والدلائل وترتيبه للأفكار والاستدلال بها وكشف دقائقها عن طريق البحث والتّحليل والتّمحيص ومما ساعده على ذلك ذوقه الرّفيع وحسّه المرهف في تتبع النّصوص.

اهتم الجرجاني بالقياس كثيرا، وله ألفاظ مرادفة عنده مثل الأصل والمستقر والمطّرد، وهناك قياس الشبه كذلك، أما درجات الشّذوذ عنده فتشمل الضّعيف والمردود وما لا يعتد به، والقليل والمرفوض والنّادر.

يعتبر كتاب دلائل الإعجاز من أشهر كتب الجرجاني، لكونه اشتمل على أهم المسائل النّحويّة التي عالجها الجرجاني بإسهاب لغرض إثبات نظريّة النّظم التّي لطالما نادى بها ودافع عنها بكل ما أوتي من استدلال عقلي ومنطقي قائم على القياس والاستنتاج.

وهكذا يمكننا القول أنّ الجرجاني كان عالما لغويا قبل أن يكون عالما بلاغيا، فهو لم يكتف بالوقوف عند حدود الظاهرة البلاغيّة، بل كان يتناولها برويّة وعمق ويتوغّل في خباياها ليصل إلى الرّؤية السّليمة والفهم الثاقب، وهذا ما جعله يدرك آلية الحركة اللّغوية في مستوياتها المختلفة إدراكا صحيحا ودقيقا، لذلك اتجه بدراسته البلاغيّة الوجهة السّليمة، التي أثبتت صحّتها على مرّ العصور، من هنا كان لابد من أن يكون ثمة تواصل بين كل مستويات الدّرس اللّغوي والفني من جهة، وبين نظريّة النّظم والعلاقات السّياقية لأنّها الأساس في تطوير اللّغة لتساير تطوّر حركة الحياة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1) القرآن الكريم.
2) أبي بكر محمد بن سهل السّراج النّحوي البغدادي: الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، ط3، بيروت، 1458هـ/ 1982م.
3) أبي بكر محمد الطّيب الباقلاّني: إعجاز القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، مصر، دط.
4) الشيخ كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمان بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري النّحوي: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دط.
5) أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النّحوي: التّكملة، ط2، بيروت، 1419هـ.
6) أبي القسم عبد الرّحمان بن إسحاق الزجاجي: الجمل في النّحو، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط1، الأردن، 1454هـ/1985م
7) الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النّحو، تحقيق فخر الدين قناوة/ مؤسسة الرّسالة، ط1، بيروت.
8) الإمام عبد القاهر عبد الرّحمان بن محمد الجرجاني: الجمل في النّحو، تحقيق وشرح بسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 1410هـ/ 1954م,
9) الإمام عبد القاهر عبد الرّحمان بن محمد الجرجاني: دلائل الإعجاز، تعليق وقراءة محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، ط3، جدّة، 1411هـ/1986م
10) الإمام عبد القاهر عبد الرّحمان بن محمد الجرجاني: أسرار البلاغة، ، تعليق وقراءة محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، ط3، جدّة، 1411هـ/1986م.
11) الإمام عبد القاهر عبد الرّحمان بن محمد الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الشّربيني شريدة، دار الحديث، العراق، 1430هـ/2009م.

12) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، مصر، دط.
13) الأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسن الباقولي: شرح اللّمع، تحقيق إبراهيم بن محمّد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلاميّة، ط1، السّعوديّة، 1411هـ/ 1986م
14) أبي الهلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري: الصّناعتين، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1471هـ/1952م.
15) أبي بكر أحمد بن محمد بن عمرو بن محمد تقي الديّن بن قاضي شهبة الدّمشقي: طبقات الشافعيّة، ط1، عالم الكتب، بيروت،1407هـ/ 1987م.
16) سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط2، مصر،1988م.
17) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشّعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة.
18) الإمام أبي الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م.
19) أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ/ 1994م.
20) الصاحب ابن حياء: المحيط في اللّغة، مكتبة المنشأة الإسلاميّة.
21) ياقوت الحموي: معجم الأدباء أو رشاد الأديب إلى معرفة الأدب، تحقيق أبي عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

المراجع:

22) الطّيب دبّة: مبادئ في اللّسانيات البنويّة دراسة تحليليّة ابستمولوجيّة، دط، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000.

23) ابن فضاء القرطبي: أصول النّحو العربي في ضوء، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999م
24) تاج الدين أبي نصر الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي: طبقات الشافعيّة الكبرى، تصنيف محمد محمود الطّناحي، دط، دار المعرفة، بيروت.
25) صالح بلعيد: نظريّة النّظم
26) فيصل محمد خير الزراد: اللغة واضطرابات النّطق والكلام، دار النّشر، الرّياض، 1990.
27) محمد بكر إسماعيل: قواعد النّحو والصّرف بأسلوب العصر، دار النّشر، دار الإمام مالك، دط.
28) علي ابو المكارم: أصول التّفكير النّحوي، دار الثّقافة، دط، بيروت، 1973م.

الفهرس

الفهرس

مقدّمة

مدخل

الفصل الأوّل: الجرجاني حياته والأصول النّحويّة عنده.....12

المبحث الأوّل: حياة الجرجاني، وأهم مؤلّفاته.....12

1- نبذة عن حياة عبد القاهر الجرجاني.....12

2- نشأة النّحو.....16

3- النّحو ومفهومه.....17

4- جهود الإمام عبد القاهر الجرجاني في الدراسات البلاغية.....20

5- الأصول النّحويّة عند عبد القاهر الجرجاني.....22

6- المسائل النّحويّة عند عبد القاهر الجرجاني.....33

المبحث الثّاني: الأصول النّحويّة عند الجرجاني.....58

1- النّظم عند عبد القاهر الجرجاني.....58

2- علاقة النّظم بالنّحو.....60

3- النّحو عند علماء العرب.....63

أ- ابن سراج.....64

ب- بن جني.....65

ت- سيبويه.....56

الفصل الثّاني: دراسة تطبيقيّة للمنهج النّحوي عند الجرجاني.....69

1- تحديد المدوّنة.....69
2- بطاقة قراءة لكتاب دلائل الإعجاز.....72
3- بعض النّماذج التّطبيقيّة من كتاب دلائل الإعجاز.....76
خاتمة.....81
قائمة الصادر والمراجع.....84
الفهرس.....89